

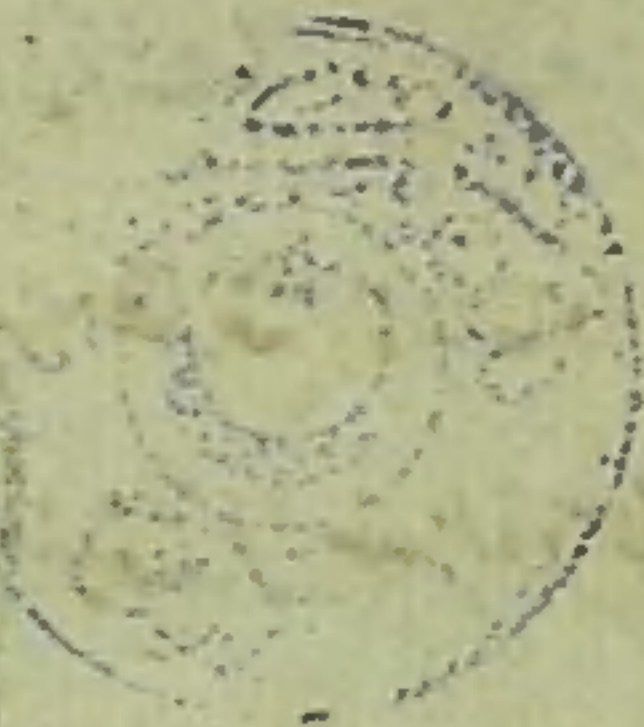




١١
الكتاب على تسم
محي الدين كرم كات



٤٤٠



Suleyman Huseyin Zade
Huseyin Zade
Huseyin Zade
E. K. Hayat 330

الحمد في اللغة هو الشكر
على جميله
مطالعته في سوره كان قبل ان
المحذوه او ما بعد اخذ
اسم الله الرحمن الرحيم

محمد واله وصحبه اجمعين **قال** الحمد لله الواجب وجوده المتع نظر
القول افتتح كتابه بالحمد بعد الابداء بالتسمية لان الواجب
الكل هو ان

لأن المفهوم من لفظ الوصف ضمناً هو ذكر المكان فالتك
اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يتبادر منه الأفعول لأن

وَمُسْتَعْتَقَةً بِعَمِّ النِّعْمَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّ الْجَمِيلَ لَمَّا كَانَ مُتَنَا وَلَا لَانْعَامًا
وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير جعل

بأية للسببية ولم يُعَيِّد الوصف المذكور أيضا بكونه في مقابلة
الشيء فلو كان وقوعه ما زاد النفع شيئا لفتحه بصلاحاته

بالجميل الذي طواعم ^{جاء} يظهر أن الحميد قد يكون في مقابلة الشعة

الذين لا يؤمنون وأما أسرار كون الوصف بالجميل على جهة التجميل
لأنه إذا خلى عن مطابقة الاعتقاد أو موافقة أفعال الجوارح
التي هي من صفات الجمال فإنه لا يكون

لم يكن حجة حقيقه بل استعزاء وسخرية وفيه مغلان الشعار

بِسُحْرَتِهِ بِالْإِتِّفَاقِ كَيْفَ وَهُمْ يَعْتَمِدُونَ لَهُمُ وَالْعَظِيمُ
يُنَافِي السُّحْرَتِ الْإِلَهَمُ الْآنَ يُدْعَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنْهُ الْإِلَهُ وَصَافٍ

المعاني المجازية وهم يعتقدون انصافهم بحمد المعاني
فان قلت قد اعنته في الحمد فالحمد الخائن والاعانة

ایضا ای کا اعتبر فعل لسان قلت کل واحد منها
شرط لکن فعلا الذی ان در هر شرطی

كأن الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه

من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق الله واعطى له لاجله
فصرف النظر الى مطالعة ما سوي الله تعالى من المصنوعات

ليس يستدل به على وجود الصانع ووحديته والسمع الى تلقى
ما يثبت عن حضراته من الاواحر والاجتناب عن مساخطة

ومنهيته من التواهي وقس على هذا سائر النعم الطاهرة
والباب طنة ولا جزيئا كما في الحد العرفي والشكر اللغوي وما

الى كالمعنى فيهم على قولهم جرد
الى كالمعنى فيهم على قولهم جرد

ذکر

وان مع اسمه وفرد فروع الحق
على انه فاعل على قدره

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

ينبغي من تعظيم المنعم بسبب كونه متجاوزا عن هذا الظاهر ان الحمد
معنيين عرفي ولغوي وللشكر ايضا معنيين لغوي وعرفي
والنسبة بين هذه المعاني الاربعة تتصور على ستة اوجه
الاول النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص من حيث
وجه التصادق بها في الوصف بالثبات في مقابلة التاخرية وهي
التعدي التاري الى الغير كحدث زيدا على انعامه وصدق الحمد
العرفي بدون اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق الحمد
اللغوي بدون العرفي في الوصف بالثبات في مقابلة التفضيلة
وهي التسمية الغير التاري الى الغير كحدث زيدا على شجاعة وان
النسبة بين الشكر اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص
مطلقا لصدق اللغوي على كل ما يصدق عليه العرفي اعني
صرف الجميع من غير عكس كل صدق الشكر اللغوي
على كل جزء من اجزاء العرفي ومعنى فعل القلب واللسان
وافعال الجوارح دون الشكر العرفي والثالث النسبة بين
الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقا لانه متى تحقق

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

لانه الحمد في اللغة المدح لا يكون
بالقلب والجوارح مطلقا
فان المدح لا يكون
بالقلب والجوارح مطلقا
فان المدح لا يكون
بالقلب والجوارح مطلقا

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

منه

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

صرف الجميع تحقيق الوصف بالثبات من غير عكس كل
اي ليس كلما تحقق الوصف بالثبات تحقق كونه
الجميع وفيه نظر لاننا لانم ان بينهما عموم وخصوصا مطلقا
بل النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه لتحقيق الشكر العرفي
في الانسيان الاخرس اذا عرف جميع ما انعم الله عليه الي
بما خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف بالثبات
وهو ظاهر في الجواب ان المراد بالشكر العرفي الشكر
الحامل الذي لا يكون شكرا اكمل منه ولم يتحقق معذاتي الاخرس
لان شكر غير الاخرس كل من شكر الاخرس وانت تعلم
ان هذا الجواب لا يفي العليل الرابع النسبة بين الحمد العرفي
والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا لصدق الحمد العرفي على
كل ما يصدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس كل صدق الحمد
العرفي بدون الشكر اللغوي في مقابلة التواضع الى غير الشكر هذا قيدت
النية في الشكر اللغوي بوصوله الى الشاكر واما اذا لم تقتيد
فهما متحدان الخامس النسبة بين الحمد والشكر العرفيين

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
 في كل زمان ومكان ولا يحد
 ولا يحصر ولا يوصف ولا يحيط
 ولا يحيط ولا يحيط ولا يحيط

بالعموم مطلق صدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي
 من غير تقييد على صدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل الغائب
 واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي السادس
 النسبة بين الحمد والشكر اللغوئين بالعموم والخصوص من وجه
 لان الحمد اللغوي قد يترتب على الفضايل ويجمع فضيلة والشكر
 اللغوي يختص بالخواصل جمع فاضلة فيصدق على كل منها في الوصف
 باللسان في مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوي بدون مقابلة
 وافعال الجوارح في مقابلة الفاضلة والحمد اللغوي بدون مقابلة الوصف
 باللسان في مقابلة التفصيل كحدث زيدا على شجاعة قبل كيف
 يكون الشجاعة محمدا عليها مع انها صفة اختيارية
 واجيب بان الشجاعة كما يطلق على الملكة التي هي غير اختيارية
 تطلق على اثارها من الامور الاختيارية كالتحقيق في الممالك
 والاقدام في الحروب وغير ذلك وهذه النسبة ستة ثلثة
 منها بحسب الوجود والتحقيق وثلاثة منها بحسب الحمل اما
 التي بحسب الوجود فهي ما يكون بين الحمد اللغوي والعرفي وبين
 وهو الوجه الاذن وهو الوجه السادس
 اي عبارة في الوجود

ربية بوجه كونها في الوجود
 ربية بوجه كونها في الوجود

علل ان النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي
 والشكر اللغوي والعرفي والحمد اللغوي
 والشكر اللغوي والحمد اللغوي والشكر اللغوي
 والحمد اللغوي والشكر اللغوي

علاقة باستعمال الصدق

مورد الثالث

وبين الحمد والشكر اللغوئين وبين الحمد اللغوي والعرفي
 يدل على هذه استعمال الصدق في هذه الثلثة بني واما كذا
 بحسب الحمل ففي الثلثة الباقية وهي الشكر اللغوي مع الشكر
 العرفي والحمد العرفي مع الشكر اللغوي والحمد اللغوي مع الشكر
 العرفي والشكر العرفي ويدل ايضا على هذه استعمال الصدق على
 واما الفرق بين المدح والحمد اللغوي فعدم مطلق لان الحمد
 يختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعماله
 دون المدح كما يقال مدحت اللؤلؤ لولا على صفاتها ولا يقال حمدتها
 وان الحمد يعتبر فيه قصيد التعظيم ولم يعبر في المدح او تعظيم
 اللؤلؤ في المثال المذكور غير مقصود فان كانت قد ظهر الفرق
 من وجه آخر بين الحمد والمدح غير الوجه الذي يكون باختصاص
 الحمد بالفاعل المختار دون المدح وهو لزوم كون الحمد عليه
 اختياريا ودون المدح عليه قلت اختصاص الحمد
 بالفاعل المختار لا يقتضي كون متعلقه وهو محمدا عليه اختياريا
 مع ان ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لان حقيقة الحمد

اي النسبة بحسب الوجود والتحقيق

على وجه عبارة من النسبة

على وجه عبارة من النسبة

على وجه عبارة من النسبة

على وجه عبارة من النسبة

على وجه عبارة من النسبة

والحمد اللغوي والعرفي

اي عبارة في الحمد

اي عبارة في الاختيارية

لأنه لا يجوز أن يكون
الشيء لا يتصور أن يكون
لا يتصور أن يكون

والمعنى المتعلق

وهو معنى النسب لا يقتضي ذلك أو معنى المتعلق
في التحقيق ليس إلا الباعث على ذلك كما يجوز أن يكون الباعث
عليه أمرا اختياريا كذلك يجوز أن يكون أمرا غير اختياريا
وقيل اسم لذات واجب الوجود المستحق لجميع
الحامد وأصله الآله جُذِفَت الحجة على غير القياس وهو
حذفها مع حركتها من قبل إلى ما قبلها ولذلك التزم الادغام
لأن المتحنيين إذا كانا في كلمتين والاول منهما ساكن
يجب الادغام وتحويل حذفته على القياس وهو حذفها
بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأن القياس في تحني هذه الحجة
أن تنقل حركتها إلى ما قبلها من الهمزة التعريف فتحذف فالأثر
الادغام كما يكون محالنا للقياس لأن الواو في المتحركين
من جنس واحد إذا كانا في كلمتين لا يجب الادغام غاية ما
في الباب أن يجوز ذلك كقولهم تعالى ما سألكم في سقر

الباغض بمعنى السب
أو سبب أو بلى

لأن حذف
الهمزة عن الساكن
لا يجوز في القياس
عند النحويين

على تقدير حذف الهمزة
عنا القياس

لأنه لا يجوز أن يكون
الشيء لا يتصور أن يكون
لا يتصور أن يكون

منه لا يجوز أن يكون
الشيء لا يتصور أن يكون
لا يتصور أن يكون

لأنه لا يجوز أن يكون
الشيء لا يتصور أن يكون
لا يتصور أن يكون

والمعنى المتعلق

هنا من الأوصاف المشتقة قلت لا يتصور أن يكون
المعنى بوجوه دون ومن فلو قال الجدل الخالق لتوهم أن
المعنى مختص بهذا الوصف دون الوصف الآخر فأن قلت
من القاعدة المقررة أن التعليق بالمشق يفيد على ما أخذ
الاشتقاق فتعلق الجد بالمعنى الخالق مثلا يفيد على الخلق
لاستحقاقه في معنى التوهم قلنا نعم إلا أن التعليق إنما يفيد
العلية لا اختصاص العلية والتوهم بالنسبة إلى الواجب
هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كالبارئ تعالى
وقيل هو الذي يلزم من فرض عدمه محال والوجود أما جازي وهو
كون الشيء في الأعيان وأما ذهني وهو كونه في الأذهان والمراد
من الوجود فيما نحن فيه هو الأول والتمتع هو الذي يقتضي ذاته عدمه
ويمتنع وجوده عليه الوجود وقيل هو الذي يلزم من فرض وجوده محال
كشريك البارئ تعالى اسمه والممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده
والعدم بل يكون الوجود والعدم بالنسبة إليه على التسوية كجميع
ما سوى الله تعالى من الموجودات وقيل هو الذي لا يلزم من فرض وجوده

الواجب الوجود هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم

الواجب الوجود هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم

الواجب الوجود هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

والمعنى المتعلق

وعليه محال بالنسبة اليه والواجب ينقسم الى قسمين

الانسان كذا في قوله ويعتق الذات وادخل اللام والمال

کالموجودات حینی وجودی و اما کالت الموجودات حینی

يستلزم وجود المعلول حين وجودها والممتنع ايضا يقسم

[illegible]

كقديم العالم وانما كان ممتعا بالغير لا ممتعا بتخلف العلول

الحمد لله الذي جعلنا منكم ذكورا وانثى

وما بينهما من المثل المعلوم فالله اعلم بالصواب

الذات والامتناع والامكان وصف التنظيم والممكن حقيقة

...

واحد منها ليس وصفاً لله تعالى حقيقة مع شرف الممكن

قسم منطق شرقی

التظهير مستلزما للوحدانية المستلزمة للمرددة المحيطة

زعموا ان المصانع العالم اثنان احدهما خالق الخير والاف خالق

است و نیز به بعضی بیرون دان و آخرین و بیستم

بالا قانيم الفلانة وهي ذات علم وحيوة وزعم بعضهم

ناتجیہ: کہ (۱) اگر $\frac{1}{x}$ و $\frac{1}{y}$ کے درمیان جو تعلق ہوگا وہی x و y کے درمیان بھی ہوگا۔

الحارث والبرودة والرطوبة واليبوسة والأفلاكيتين

والعلماء ذوي القلوب الفذة كلهم منكروا للصانع على

والاكتفاء
الى اصابه العلم



الحقيقة لا يؤول الى ذكر الامتناع فتقدم فان قلت ان اسم الفاعل
 واسم المفعول لا يميل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
 ولا بمعنى الماضي وحيثما علم مع انه بمعنى الماضي قلت انه
 اذا دخل الاسم على اسم الفاعل استولى الجميع
 وحمل الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة
 لكن عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكرهتهم
 ادخال الاسم على الفعل التقرع تقول مررت بالفنار ابوه
 زيدا الآن او غدا او امس وكذا الممتنع والممكن وانما
 انحصرت الاشياء في الواجب والممتنع والممكن لان الشيء
 اما ان يكون وجوده مقتضى ذاته او عدمه او لا يكون شيء منها
 الاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن واما
 بيان وجه الحصر من وجه آخر فهو ان الشيء اما ان يكون مسلوبا
 الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا الثاني
 الممكن والاوّل اما ان يكون السلب من جانب الوجود او
 من جانب العدم الثاني الواجب والاوّل الممتنع في قلت

ط لا يكون متعلقا بالماضي
 قد وجد في الامكان المتعلق بالماضي
 الواجب لانه على الحال في الماضي
 كونه المتعلق بالماضي والماضي موجود
 الحال وكذا انه واجب الوجود
 على لانه لا يؤول الى الاسم موصول
 والاسم الموصول لا يبدل في عمله
 والصلة لا بد له من جملة واسم
 الفاعل مع فاعله ليس بجملة
 والفعل جملة وانه اذا كان الاسم
 سلبا فالوصف حقيقة منه

في قوله لا يكون متعلقا بالماضي

قلت لا عدم الواجب اصلا فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة في الواجب
 عن طرف العدم قلت العدم الفرضي حاصله كما مر في تعريف
 الواجب وكذا لو قلت لا وجود للممتنع اصلا فلم قلتم ان الضرورة
 مسلوبة فيه عن طرف الوجود قلنا الوجود الفرضي حاصله
 كما مر في تعريفه ايضا **قال** سواء وغيره **اقول** الضمير ان
 في سواء وغيره ان كانا راجعين الى الممتنع يلزم ان يكون
 الواجب الوجود ممكنا لانه يصدق عليه ان غير الممتنع وان
 كانا راجعين الى الواجب يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لانه
 يصدق عليه ان غير الواجب فوجب ان يكون احد الضميرين
 راجعا الى الممتنع والاخر الى الواجب حتى يكون المعنى
 سوى الممتنع وغير الواجب هذا اذا اريد بالامكان الاستحالة
 الحاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين معا الى عن طرف
 الوجود والعدم على ما هو التايق بهذا المقام واما اذا اراد
 بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد
 الطرفين فجاز ان يكون الضميران راجعين الى الممتنع فقط

١١

فج يجب ان يكون الامكان متقيداً بجانب الوجود اي يكون
الضرورة مسلوبة عن جانب عدم الوجود ^{الواجب} يمكن هذا
المعنى او الى الواجب فقط فالامكان ^{حيث} يكون متقيداً بجانب عدم
اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لكن هذا التوقيف
غير مناسب بهذا المقام فان قلت الطرف في قوله يمكن
سواء فاعل وان كان ان الطرف لا يقع فاعلاً الا اذا فسر
بالغير قلت قد اجاز قوم اجراء سوى جري غير في جواز وقوعه
غير طرف مثل قوله **و** لم يبق سوى العدو وان فسوى
فاعل لم يبق فان قلت ان ذكر سواء يعني عن ذكر الغير يكون
بمعناه قلت من وجوه اما اولاً فليناسب التفسير الذي
سبق ذكره في الوصف الثاني واما ثانياً فلان زياً
النفقة توجب زيادة الحسن واما ثالثاً فللمتنين
في العبارة وهو غوب عند البلغاء واما رابعاً فللمتنين
فللتفسير واما خامساً فللتوكيد والتفسير قال الصاوي
باختياره شدة وخيره **اقول** ذكر الاختيار اشارة الى

الى رد مذهب الحكماء كما ان ذكر الشرط ^{هو} اشارة
الى رد مذهب المعتزلة والشرط والخير معا اشارة
الى رد مذهب ^{الشيعة} الوشعية والجورانية لان الحكماء قالوا ان الله تعالى
موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ومعنى كونه فاعلاً مختاراً
هو انه ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل كصدور الالف
الاختيارية متاعاً هكذا قيل لكن فيه نظر لان الفاعل
المختار بهذا المعنى مما قاله الحكماء والاولى ان يقال
ان معنى كونه ^{بشي} فاعلاً مختاراً هو ان يصح التعليل
وتركه ومعنى كونه موجباً بالذات هو انه ان شاء فعل
وان لم يشاء فعل كصدور التصديق من الشمس والحرارة
من النار فان قلت لم تقدم الشرط وهو ما يقع عنه
على الخير وهو امر به مع ان الخير او بالقديم قلت
من وجوه اما اولاً فلان النزاع فيه اكثر من النزاع
في الخير واما ثانياً فلان الخير يناسب غيره الذي سبق
ذكره مؤخراً من جهة الضعيفة والظروف واما ثالثاً فليكن

تترتيب السبب على نهج ترتيب المسبب وهو الظلمة
والنور كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعا
فلان المقام مقام الحمد واختتام مقام الحمد بالخير خير
فلهذه الوجوه قدم واخر فان قلت لم اخرج صدور الشتر
والخير عن الممكن قلت لان صدورهما بعد وجود الممكن
قال غيبة وامة **اقول** قدم النهي على الامر لينا سبب السابق
لان النهي لا يكون الا في المنتهى عنه وهو الشتر والامر
لا يكون الا في المأمور به وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ
الامام قديره الحكماء **اقول** الشيخ الكبير سنا ويطلق على
الكبير علما وفضلا الامام المقتدى به القدوة بكسر التاء
وضمها بمعنى المقتدى به **قال** اشير الدين الابهرى **اقول** الى
مختاره والدين الاطاعة والامتناع والعقل وقيل لقب
الشيخ الابهرى بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة و
اما الابهرى بسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور والذا
قيل اعلم ابهرى واقرأ ابهرى **قال** طيب الله ثراه وجعل

سكون الهماء مف
اعني في الاصل بيع البناء

الحی

لا الجانحين وموسى بن النعمان
التيون بين المنصور والمنصور
كتبه بالاسماء بمائة ٢٠

جعل الجنة مثواه **اقول** اي طيب الله حاله في ثراه فيكون
من قيل المجاز والمشوى المكان **قال** لما كان على بعض الا
خوان متعة ثراه **اقول** الاخوان بكسر الهمزة جمع الاخ كما
يجمع على الاخوة **قال** اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا **اقول**
وقع في بعض النسخ كتبت بالتماسهم وهذا الاولى منه لان
الارادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم والمراد من
الالتماس معناه اللقوة وهو الاستدعاء والطلب
للمعناه الاصطلاحي لان الطالبين ليسوا مساوين
للمطلوب عنه وهو الشارح مع ان التساوي معتبر
في حقيقة الالتماس اما **قال** اوراقا ولم يقل ع و فامع
ان المكتوب هو الحروف لا الاوراق ارادة الحال
من ذكر المحل فان قلت لم قال اوراقا ولم يقل كتابا
قلت للتواضع اولد الله علي صرحي شرحه **قال** وتتم
تيسره **اقول** اي يجعل تلك الاوراق عامما تيسر هذا الكتاب
غير مخصوص ببعض الاخوان دون بعض فان قلت

اعلم ان الالتماس بجميع الطلب والطلب
في الاصطلاح على ثلاثة اوجه الاول وجه الاستعداد
والثاني وجه الاستواء والثالث وجه التوقيع
وهو الدعاء والمراد به هنا الدعاء بغير

ان ازالة التعسر يعني عن ذكر تعسر التيسر لانه يسقطن
 اياه قلت لانهم استلزامه لان ازالة التعسر لا يدل
 على تعسر التيسر نعم يدل على التيسر فقط بل تعسر التيسر يفهم
 من سوق الكلام فتولا تعسر تيسره قصره بما يفهم من السوق
قال والله خير الميسرين والموفقين **اقول** والله خير
 الميسرين اشارة الى ازالة التعسر بدون تعسر التيسر
 وقوله والموفقين اشارة الى اتم التيسر لان التوفيق جعل
 الاسباب حاضرا لحصول المقصود وقيل التوفيق جعل الله
 فعل عباده موافقا لما يحب ويرضى **قال** اعلم ان للمنطقيين

هذا اشارة الى ان
 فانه لا يقدر نفسه ان يجعل
 التعسر التيسر بل يقدر له
 بعون الله تعالى توفيقه سروري

اصطلاحات **اقول** الاصطلاح اصطلاحات **اقول** الاصطلاح
 اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى معين لكن لا يكون في اصل
 الوضع كذلك واصطلاحات المنطقيين هي المذكورة في ابواب
 المنطق وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ
 في الكفر وابواب تسعة الاول الكليات الخمس والثاني التول
 الشارح والثالث القضايا والرابع القياس والخامس البرهان

الاصطلاح في اللغة الاتفاق
 وفي الاصطلاح اتفاق طائفة
 مخصوصة على كلام مخصوص

الآلة هي الواسطة بين الفاعل
 ومفعوله لوصول اثره اليه

والشك

والسادس الجدل والسابع الخطابة والثامن المغالطة والتاسع التعسر
 والتاسع التعسر وتعرفياتها تذكر في مواضعها والمراد من
 الواجب في قوله يجب استحضارها الوجوب العادي
 لا الوجوب الشرعي للذي يكون تاركه آثما كالصلوة والزكاة
 والزكاة ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشرع بدونه
 كالتصوير بوجه قاتل والتصديق بغاية قاتل كثير من
 المحققين المحصلين يحصل كثير من العلوم من غير شعور
 بشئ من تلك الاصطلاحات فان قيل في هذا الكلام اشارة الى
 ان المنطق آلة للعلوم فيلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة
 لنفسه لانه من جملة العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله
 ان يشرح في شئ من العلوم سوى المنطق **قال** منها ايسر وجوه
اقول هذا اللفظ مركب من ثلث كلمات ايسر واخو
 واجي وقيل اكي قلبت الكاف الى الجيم فصار اجي
 الاول بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث
 الالف حذف الالف في اجي للاختصار ثم تعلق بالمنطقية

وجوبها على كل من لم يتقن
 في علمها من غير ان يتقن
 في علمها من غير ان يتقن

وهذا هو المقصود

وجعله علما للكليات الخمس بسبب تسميتها به ان حكما
 من الحكماء المتقدمين اودع الكلمات الخمس عند شخص
 اسمه ايساغوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكلمات
 فسما كان له قوة ان يستخرج جميع ما فيها ثم جاء الحكيم
 وقراها ايساغوجي عنده وكان يخاطب به في انشاء درك
 يا ايساغوجي هكذا امر ارفصا رعلما لها وهذا الوجه منقول
 عن الشيخ في الدين الرازي قدس الله روحه فيكون تسمية
 للشيء باسم قاريه وقيل انه كان علما للحكيم يستخرج الكلمات
 الخمس ودونها ثم جعل علما لها وهذا الوجه منقول عن مولانا
 مبارك الشافعي قدس الله ستره تأقلا عن مولانا قطب الدين
 الرازي روح الله روحه فعلى هذا يكون تسمية للمستخرج
 باسم المستخرج والوجه المشهور في تسميتها بان ايساغوجي
 اصل اسم للورد الذي له خمس ورق ثم نقل الى هذه الكلمات
 خمس لتناسية بين المتقول اليه والمنقول عنه فيكون التسمية
 في تسمية للشيء باسم تشبيهه والله اعلم قال يراويه الكلمات

الخمس

الخمس **اقول** انما انحصرت الكلمات في الخمس لم يكن زائدة
 ولا ناقصة لان الكلمة اذا نسبنا الى ما تحته من اربابها
 فاما ان يكون تمام ما هيها او داخلها او خارجا عنها
 فان كان الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر
 وغيرهما فانه تمام ما هيها زيد وعمر وغيرهما وان كان الثاني
 فلا يخفى اما ان يكون متوقفا في جواب ما هو الاول والخمس
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس والثور
 كالتا طبق بالنسبة الى زيد وعمر وان كان الثالث فلا
 اما ان يكون متوقفا في جواب ما هيها هو الاول والاولى خاصة
 كالنسا حكم بالنسبة الى زيد وعمر والثاني في العرفى العام كالنسا
 بالنسبة اليها **قال** وهي النوع والخمس **اقول** انما قدرة الله
 على الجنس مع ان الاول في عكسه لان الجنس جزء النوع
 على ان ما صدق عليه النوع قليل بالنسبة الى ما صدق
 الجنس ما هو قليل فهو اولى بالتقديم على ما هو كثر
 ايضا على الفصل مع ان الاول في عكسه لان الفصل جزء

والجواب مقدم على الكل لأن النوع يقع في جواب ما هو الفصل
لا يقع فيه والواقع فيه اولى بالتقديم وعلى الخاصة والعرض العام
لانها عارضان والنسخ معروض والمعرض مقدم على العارض
فيقوم به وقدم الجنس على الفصل لانه يقع في جواب ما هو
والفصل لا يقع فيه اولا لان الجنس اعم منهما غير متحصل بنفسه
الفصل يحصل ويتركب من اعمامه فلا بد من اعمامهم ان يذكر
اولا حتى يحصل الفصل ويتركب من اعمامه وعلى الخاصة والعرض
بأنه لان الجنس ذاتي وحماء ضياني والذاتية بالتقديم
اولا والفصل عليها بعين هذا الدليل وقدم الخاصة
على العرض العام لانها يقع في جواب اعمامه وهو العرض
العام لا يقع في جواب ما هو ولا في جواب اعمامه وهو اولا
بدق عليه الخاصة قليل ما صدق عليه العرض العام كثير
يدل قبل الكثير قال هذه يتوقف معرفتها **اقول** هذا
ردا الى جواب سوال مقدر كانه قيل لم قدم بحث
الو اقسام اللفظ على الكليات الخمس مع ان المقصود

على بيان الدلالات
الثلاث

الاصلي

الاصلي بيانها فاجاب عنه بقوله وهذه يتوقف اعمامه
ان المقصود هم استحصان المجهولات والمجهولات اما تصورتي
واما تصديتي فالوصول الى الاول يقول الشارح المركب
من الكليات الخمس الى الثاني الحجة المركبة من القضايا
فتظهر اعمامها في قول الشارح وما يتركب هو منه واما في الحجة
وما يتركب هي منه وهو لا يتوقف على الالفاظ ولا على الدلا
لالة فان ما يصل الى المجهولات التصورات ليس لفظ الجنس
والفصل بل معناهما وما يصل الى المجهولات التصورات ليست
الفاظ القضايا بل معنواهما لكن لما يتوقف افادة المعاني
واستفادتها على الالفاظ صار مباحث الالفاظ مناسبا
للتقديم على مباحث الكليات وغيرها من المباحث المنطقية تقدم
ولما كان توقف الافادة والاستفادة على الالفاظ من حيث
انها دلائل المعاني تقدم بحث الدلالة على اقسام اللفظ المتقدمة
على المقصود الاصلي قال المطابقة والنقصان والالتزام **اقول**
واما قدم الدلالة المطابقة على الدلالة النقصان والالتزام لانها

الافادة صدور الشيء عن نفسه الى غيره
والاستفادة صدور الشيء عن غيره
الى نفسه

تتصور بدونها **بلا** وهما لا يتصوران بدونها وما هو متصور
 بالاستقلال أو قدم التصديق على الالتزام لان الدلالة التضمنية
 جزء الدلالة المطابقة والالتزامية خارجة عنها وما هو جزء
 المطابقة اولى بالتقديم على ما هو خارج عنها اولان الدلالة
 التضمنية سابق الى الفهم من الدلالة الالتزامية وما
 هو سابق الى الفهم فهو اول بالتقديم على ما هو ليس سابق اليه
قال والدلالة هي كون الشيء بحال **اه اقول** وانما عرق مطلق
 الدلالة دون الدلالة الثلاث المقصودة ههنا لان الدلالة
 الثلاث مقيدة بالنسبة الى مطلق الدلالة والعلم بالمطلق سابق
 على العلم بالمتقيد لان المطلق جزء المتقيد ومعرفة **اه** سابق
 على معرفة الكل واعلم ان لفظ العلم يطلق في المشهور على عدة
 معان احدها مطلق الادراك الذي يعجز التصور و
 التصديق وثانيها التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن
 الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وثالثها مطلق
 التصديق الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره من الاحكام

ما لا يتصور
 بدونها
 لا يتصور
 ان يكون
 له وجود
 له وجود
 له وجود

والمراد من العلم ههنا هو المعنى الاول فان قلت لم قدم الدلالة
 على الدليل والمدلول مع ان الاول على عكس لان الدلالة امر نسبي
 قائم بهما قلت الدلالة علة لعلم الدال بالداليتة وعلم المدلول
 بالمدلولية والعلة مقدمة على المعلول فلهذا قدمتها
 عليهما وانما قدم الدال على المدلول لان علم المدلول موقوف
 على العلم بالدليل الموقوف عليه مقدم على الموقوف واما تعين
 بحث الدلالة على تشييم اللفظ فلما **مر** **قال** ومن هذا عرفت
 ان الدليل **اه اقول** الدليل في اللغة المرشد وما به الارشاد وفي
 الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو المدلول
 والمراد من اللازم ههنا اعم من ان يكون بيانيا او غيره
 ليعم جميع اقسام الدليل ومن العلم ههنا الادراك اعم
 من ان يكون تصورا او تصديقا يقينيا او غيره فان قلت
 حد الدليل غير جامع لخروج الاقيسة الاستثنائية **بها**
 لان ما يلزم منها ليس مغايرا لمقتضاها كقولنا ان كان هذا
 حيوانا فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم فان قولنا جسم

المراد من العلم ههنا هو المعنى الاول فان قلت لم قدم الدلالة على الدليل والمدلول مع ان الاول على عكس لان الدلالة امر نسبي قائم بهما قلت الدلالة علة لعلم الدال بالداليتة وعلم المدلول بالمدلولية والعلة مقدمة على المعلول فلهذا قدمتها عليهما وانما قدم الدال على المدلول لان علم المدلول موقوف على العلم بالدليل الموقوف عليه مقدم على الموقوف واما تعين بحث الدلالة على تشييم اللفظ فلما مر قال ومن هذا عرفت ان الدليل اه اقول الدليل في اللغة المرشد وما به الارشاد وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو المدلول والمراد من اللازم ههنا اعم من ان يكون بيانيا او غيره ليعم جميع اقسام الدليل ومن العلم ههنا الادراك اعم من ان يكون تصورا او تصديقا يقينيا او غيره فان قلت حد الدليل غير جامع لخروج الاقيسة الاستثنائية بها لان ما يلزم منها ليس مغايرا لمقتضاها كقولنا ان كان هذا حيوانا فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم فان قولنا جسم

فهو جسم بعينه مذكور في هذا القياس قلت هذا لازم وهو قولنا
 فهو جسم متاير لما هو المذكور في الدليل لان المذكور في الدليل هو
 هذا القول موصوفاً بكونه لازماً للمذكور المذكور في هذا التلازم
 وهو قولنا ان كان هذا حيواناً وما يلزم من المقدمتين ليس
 موصوفاً بكونه لازماً للمذكور المذكور فيه لكنه موافق له في
 اللفظ وهذا القدر غير كاف في الاتحاد واجيب بوجه اخر
 لا تشائي بدخله وهو ان ما هو جواز القياس الاستثنائي لا يحتمل الصدق
 والكذب وما هو لازم للقياس محتمل لهما قال والدلالة
 تنقسم الى طبيعية **اقول** اعلم اولاً ان الدلالة تنقسم
 الى لفظية وغير لفظية لان الدال ان كان لفظاً فالدلالة
 لفظية والا فغير لفظية فاللفظية ايضا تنقسم الى طبيعية
 وعقلية ووضعية لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة
 وضع اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة متخيل
 الطبع فان كانت الاولى فالدلالة دلالة لفظية وضعية كدلالة
 الانسان على الحيوان الناطق فان كانت الثانية فالدلالة دلالة لفظية

قبل انقسم الدلالة

لفظية

سواء كان لفظاً او غير لفظ

لفظية عقلية كدلالة لفظ المسموع من وراء الجدار لامن المشاهدة
 على وجود اللفظ فان كانت الثالثة فالدلالة دلالة لفظية
 طبيعية كدلالة اخ بفتح الحفرة والحا المجرى على الوجود مطلقاً
 وكدلالة اخ بفتح الحفرة او صمغها والحا المجرى على وجود الصدر
 وهو السعال فان قلت لانهم ان دلالة اخ على الوجود
 بواسطة الطبع بل بواسطة العقل فان الطبع يقتضي حوث
 ذلك اللفظ فقط عند عرض ذلك المعنى اعني الوجود ولا يقتضي
 يقتضي دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى بل يقتضي ذلك هو
 العقل فيكون تلك الدلالة عقلية لا طبيعية قلت ليس المراد
 من الدلالة العقلية ما يكون للعقل موخلاً فيه والآن لان
 جميع الدلالة عقلية لان العقل له موخلاً في الدلالات الثلاث
 كلها بل المراد من الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع ولا للطبع
 موخلاً فيه وفيما نحن بصدد الطبع موخلاً فيه فيكون طبيعية
 لاعقلية وغير لفظية ايضا تنقسم الى ثلثة اقسام طبيعية و
 عقلية ووضعية لان الدلالة الغير اللفظية اما ان تكون بواسطة

ان ياتى بدخل السرور

فان كان اللفظ على المعنى او المكن
 مستندة الى وضع ولا الطبع لا يلزم
 ان يكون مستندة الى العقل جزمنا

فان كان اللفظ على المعنى او المكن
 مستندة الى وضع ولا الطبع لا يلزم
 ان يكون مستندة الى العقل جزمنا

الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى
فالدلالة دلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع
على ما وضعت على له وان كانت الثانية فالدلالة دلالة
غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة
فالدلالة دلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغيير وجه العاشق
عند رؤية المعشوق على العشق كذا قيل لكن هذا يخالف
بما تقرر من ان الدلالة الطبيعية لا تكون اللفظية **قال** المراد
من الدلالة ههنا اه **اقول** اى المراد من الدلالة في قول المصنف
الدال آه الدلالة الوضعية لان غير الوضعية سواء كانت لفظية
او غير لفظية اما طبيعية او عقلية وكل منها يختلف باختلاف
الطبايع والعقول بخلاف الوضعية فيكون الدلالة الوضعية حادثة
دون غيرها والمراد من الوضعية اللفظية الوضعية لان اللفظ
والاستفادة يحصلان منها بلا تعصب بخلاف الوضعية الغير
اللفظية فانها يحصلان منها بالتعصب والحاصل ان المراد من
الدلالة ههنا الدلالة اللفظية لان غرضهم لا يتعلق بغير اللفظية

وله الم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية باتساعها وتعرض
لاقسام اللفظية ومن اللفظية اللفظية الوضعية لان ما عدا
اللفظية غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول
تختلف اللفظية الوضعية فاتمها منضبطة لان من علم وضع
اللفظ بازاد المعنى يفهم ذلك المعنى عند اطلاقه سواء كان ذكراً
او غيباً **قال** وهي ثلثة اه **اقول** اي الدلالة اللفظية الوضعية
منحصرة في ثلثة اوجه ووجه المحصر معلوم في الشرح واعلم ان
المحصر على ثلثة اقسام محصر عقلي وهو المحصر الذي بين النقي
والاثبات كالتخصيص مطلق الدلالة في اللفظية وغيره كالتخصيص
الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن اه ومحصر
استقرائي وهو الذي لم يوجد مع الاستمرار اقسام آخر فحكم
بالاخصار في الاقسام الموجودة معه كالتخصيص الدلالة اللفظية
في الوضعية والطبيعية والعقلية ومحصر جعلي وهو الذي يجعله
الجامع منحصراً كالتخصيص الكل في اجزائه **قال** كالانسان اذا دل
على احد ما اه **اقول** الدلالة التضمن دالة كل لفظ على جزء معناه

تاریخ ۱۳۰۲

المطابق حين ارادة المعنى المطابق اذا كان له جزء دلالة
على جزء معناه المطابق مطلقا لانه ربما يكون اللفظ والاعلى جزء
معناه المطابق ولا يكون دلالة عليه تضمنية بل مطابقة كد
لالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق فقط عند ارادة
احدهما من لفظ الانسان لا عند ارادة الجميع من الحيوان
والناطق لانهم يكون من قبيل ذكر الكل وهو الانسان
وارادة الجزء وهو اما حيوان واما ناطق فيكون معنى مجازيا
له ودلالة اللفظ على المعنى المجازية مطابقة لا تضمنية فيكون
دلالة الانسان على احدهما عند ارادة واحد منهما مطابقا
لا تضمنيا **قال** كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة
الكتابة **اه اقول** المقصود من الدلالة الاتزامية دلالة
اللفظ على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له حال ارادة بعض
الموضوع له من اللفظ لدلالته على كل امر خارج مطلقا سواء
كان حال ارادة المعنى الموضوع له او لا لان الدلالة على الامر الخارج
اذا لم يكن حال ارادة المعنى الموضوع له لم تكن الاتزامية بل

مطابقة

بل مطابقة لانه يكون من قبيل ذكر الملزوم و ارادة اللازم فيكون
معنى مجازيا له ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لا الاتزامية
كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة حال ارادة
الحيوان الناطق منه فان قلت لانهم ان دلالة الانسان على
قابل العلم وصنعة الكتابة ان يكون بالاتزام لان المعنى عند
المنطقيين في الدلالة الاتزامية ان يكون اللازم بحيث
اذا تصور الملزوم يلزم منه تصور كدلالة الاربع للزوجية
والثلاثة للفردية وهذا ليس كذلك لانه اذا تصور الانسان
لا يلزم منه تصور قابل العلم وصنعة الكتابة قلت مقصودهم
بمجرد التمثيل لدلالة الاتزامية سواء كانت معتبرة عند
المنطقيين او لا والحال ان المناقشة في المثال ليست
من دأب المحققين **قال** لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج
عنه **اه اقول** ان عن المعنى الموضوع له والا الى وان كان اللفظ دالا
على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له لزم ان يكون كل لفظ وضع
لمعنى دالا على معان غير متناهية لان الامر الخارج عن المعنى

وذكر ان الكلام في هذا

الموضوع له غير متناهية مثلاً الانسان موضوع للحيوان
الناطق وما عداه من الاشياء الغير المتناهية خارج عنه
فلو كان اللفظ الموضوع لمعنى ^{والا على كل امر خارج عنه} كان
الموضوع للحيوان الناطق ^{والا على كل امر خارج عنه} وان
ظاهر البطلان فلابد للدلالة على المعنى الخارج ^{من شرط}
وهو اللزوم الذهني واما الدلالة المطابقة فيكون فيها العلم
بالموضوع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع
لمعنى فلابد ان يستغل ذهنه من سماع ذلك اللفظ الى ملاحظة
ذلك المعنى وهو الدلالة المطابقة واما الدلالة التفهيم
فلا يحتاج ايضا الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى
مركب كان ذلك اللفظ ^{والا على كل واحد من اجزائه} دالة
تضمنية لان فهم الجزء وهو الدلالة التضمنية لازم لفهم
الكل وهو الدلالة المطابقة قال لان الملازمة الخارجية لو
جعلت شرطاً **اقول** لابد ههنا من معرفة الملازمة مطلقاً
والملازمة الذهنية والملازمة الخارجية والنسبة بينهما و

وذكر ان الكلام في هذا الموضوع له غير متناهية مثلاً الانسان موضوع للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير المتناهية خارج عنه

او ان يقال انهم في سماع ذلك اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى

ولان الملازمة

واللازم والملازمة والشروط والمشتراط اعلم ان الملازمة مطلقاً
واللزوم والتلازم بمعنى واحد ومعنى لغة امتناع انفكاك الشيء
عن الشيء واصطلاحاً ما هو كونه الشيء مقتضياً للآخر والشيء الاول
وهو مقتضى للآخر يسمى الملازمة والثاني وهو مقتضى الاول
يسمى اللازم والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضياً للآخر
في الخارج اي في الالعيان بمعنى كلما تحقق الملازم في الخارج تحقق
اللازم فيه كالزوجية ومعنى الانقسام بمقتضى اثنين
والفردية ومعنى عدم الانقسام بمقتضى اثنين ^{فانه كلما}
تحقق ما هيته الاثنين والثلاثة في الخارج تحقق الفردية ^{لازم}
والزوجية فيه فيكون الاثنين والثلاثة ملازمين والزوجية
والفردية لازمين والملازمة الذهنية هي كون الشيء مقتضياً
للآخر في الذهن بمعنى كلما ثبت الملازم في الذهن ثبت اللازم
فيه كالمثلين المذكورين وكالاعدام المضافة الى ملكاتها
كالعنى بالنسبة الى البصر والجمال بالنسبة الى العلم والموت بالنسبة
الى الحياة وغيره فانه كلما تحقق الملازمات في الذهن

والحق ان الملازمة لا تقتضى اعم ان يكون
موضوعاً او شرطاً لا بالواجب او بالمتكفل
كان الانسان موجوداً كالموجودات
موجوداً او غير موجوداً كالموجودات
اذا كان الانسان موجوداً كالموجودات
موجوداً او غير موجوداً كالموجودات
الاقسام معنى لا نفق وبقوة

في جميع هذه الامثلة المذكورة تحقق اللوازم فيه والنسبة بينها
 اي بين الملازمة الخارجية وبين الملازمة الذهنية عموم وخصوص
 مطلقا فان الملازمة الذهنية اعم مطلقا من الملازمة الخارجية
 لانه كلما تحقق الملازمة الخارجية تحقق الملازمة الذهنية وليس
 كلما تحقق الملازمة الذهنية تحقق الملازمة الخارجية فاق
 الملازمة الذهنية متحققة في الاعداد المضافة الى ملكاتها
 مع ان بين الاعداد وبين الملكات المضافة اليها معاندة
 في الخارج قيل لا ملازمة بين الشئيين اصلا فلم قلتم ان
 الملازمة الذهنية شرط للدلالة الاتزامية دون
 الملازمة الخارجية مع انها قسمان من مطلق الملازمة
 لانه لو تحقق الملازمة بين الشئيين لما ثبت غير اللزوم
 واللازم لكونها نسبة بينهما ^ط ^ط اما ان يكون الملازمة
 لازمة للزوم او لا تكون فان لم يكن لازمة للزوم جاز
 تحقق اللزوم بدون الملازمة التي هي عبارة عن كون الشئ
 مقتضيا للآخر فجاز تحقق اللزوم بدون اللازم ايضا لان

ط على تقدير كونه الملازمة
 غير اللزوم واللازم

لان جواز وجود اللزوم بدون الملازمة يستلزم جواز وجود
 اللزوم بدون اللازم فيلزم وجود اللزوم بدون اللازم وهو
 باطل قطعاً وان كانت لازمة له فيتحقق ملازمة اخرى بالضرورة
 وهي اي الملازمة الاخرى لا يخفى اما ان تكون لازمة للزوم او
 لا تكون فان لم تكن لازمة فهو باطل لما ذكرنا وان كانت لازمة
 فيتحقق ملازمة اخرى وينتقل الكلام اليها فيلزم التسلسل
 وهو محض واجب عنه بوجهين الاول ان ما ذكرتم من الدليل
 على نفي الملازمة ان استلزم المدعى وصوتى اللزوم
 فيتحقق التلازم وان لم يستلزم المدعى فلا يلزم نفي التلازم
 اناختار ان الملازمة لازمة للزوم ولا ثم امتناع
 هذا التسلسل لان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية لان
 الملازمة من الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية
 غير محال بل واقع فانه يصدق ان يقال انك لو اوجدت نصف الاثنين
 وثلاث الثلث وربع الاربعة وخمس الخمسة وهكذا الى غير
 النهاية والشرط وهو ما يتوقف عليه الشئ فيكون خارجا عنه

ولا يكون مؤثراً فيه والمشرط وهو ما يتوقف على الشيء
 الخارج الغير المؤثر فيه اعلم ان توقف الشيء على الشيء
 ان كان من جهة الشرع سمي مقدمة وان كان من جهة
 الشئور سمي معرّفاً وان كان من جهة الوجود فان كان
 داخل في ذلك الشيء سمي ركناً باعتبار كونه جزءاً وعنصر
 باعتبار كونه بحيث يتبدل منه التركيب واسطقفاً
 باعتبار كونه منتهى التحليل مادة وصفيو كى باعتبار كونه
 قابلاً للصورة المعينة واحكاماً باعتبار كون المركب مأخوذاً
 منه وموضوعاً باعتبار كونه محلاً للصورة المعينة بالفعل
 وان كان خارجاً فالخارج ان كان مؤثراً في وجود الشيء
 ان يكون الايجاب مستند اليه سمي علة فاعلية كالمصاحف
 بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن مؤثراً في وجود الشيء بل
 مؤثراً في المؤثر في الوجود سمي علة غائية وان لم يكن الخارج
 مؤثراً في الوجود فملا في المؤثر الوجود سمي شرطاً سواء
 كان وجودياً كالوضوء والطهارة بالنسبة الى الصلوة او

علا كما تصدق به المصنفين
 بل هو علة الموضوع والتقدير
 بخاتمة للمنطق مثلاً
 ونسبة اليه
 عند ارايئة الموقف عليه
 كالحواشي الناطق للاث
 لانه اذا فهمم يرجع العلم
 هذا اصل التركيب وانما سمي الغايم
 الرابع اسطقفاً لانها اصول
 المركبات في الحركات والبناءات
 والمعادن سترج

ط الشرع
 بتقدير احوالها
 او الموقوف عليه
 او سمي عنصراً
 كالقيام والقراءة
 والركوع والسجود
 والقعدة الأخيرة بالزينة
 او العلة تعود اوصي

عدية

او عدتيا كازالة التجاسة عن الثوب بالنسبة اليها وهذا
 التقسيم على اصطلاح اهل النظر والاصوليين واما على راي
 اصطلاح الحكماء فما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخلياً
 في الشيء فوجوده ان كان به بالقوة سمي علة مادية كما
 في الخشب كالتشب بالنسبة الى السير وان كان به
 بالفعل سمي علة صورية كصورة السير وان كان خارجاً
 عنه فان كان مؤثراً في وجود المعلوم سمي علة فاعلية كالتأثير
 بالنسبة الى السير وان كان مؤثراً في المؤثر سمي علة
 غائية كجلوس السلطان بالنسبة اليه وان لم يكن كذلك
 سمي شرطاً ويندرج في الشرط عدة امور كالوضوء
 اي المحل مثل الثوب للصباغ وكالاته مثل القدر والنجار
 وكالوقت مثل الصيف للذكي يصنع الاديم وكالذراعية
 مثل الجوع للاكل وكثرة الالان مثل زوال النجس اي الباس غنيم
 السماء للقصار وغير ذلك من الاشياء الغير المؤثرة وقد علم ببليل
 المحصر حد كل واحد من الركن والعلة الغائية والشرط وذلك
 العلة الفاعلية

لأن المقسم كالجنس وكل واحد من القيود التي يتميز كل واحد
منها به عن غير ما كالنصل اذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة
الخارجية ليست شرطا للدلالة الاشتراكية اذ لو كانت
شرطا لها لم يتحقق الدلالة الاشتراكية بدونها لكن اللازم
بطر والمزوم مثله اما بيان الملازمة فلان الدلالة الاشتراكية
على تقدير كون الملازمة الخارجية شرطا لها تكون مشروطة
بها والمشرط يمتنع ان يتحقق بدون الشرط فالدلالة اي
الدلالة الاشتراكية يمتنع ان يتحقق بدون شرطها وصو
الملازمة الخارجية على ذكر التقدير واما بيان بطلان
اللازم فلان كل عدم اذا اضيف الى ملكاته فاللفظ
الادال عليه دال على الملكات الى الوجود بالاشتراك
مع انتفاء الملازمة بينهما الخارج بيانه ان العمى عبارة
عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فقولنا عدم
البصر كالجنس شامل لجميع العمى والباقي كالنصل يخرج الشجر
والجوز وغيرهما من الجمادات والعمى يدل على عدم المضاف

الى البصر بالمطابقة لانه موضوع له لا للعدم والبصر معا وعلى البصر
 بالالتزام لان البصر خارج عن المعنى الموضوع له وهو العدم مع قيد
 الاضافة لازم له فلان تصور العدم المضاف يستلزم تصور
 المضاف اليه اذ تصور المضاف الى الشيء من حيث هو مضاف
 بدون تصور الشيء محال وان استلزم تصور العدم المضاف
 تصور البصر المضاف اليه تحقق الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ
 الدال على المضاف من حيث هو مضاف بالمطابقة دال على
 المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بالتزام واما الملازمة الخارجية
 فغير متحققة عندها اذ وجود البصر في الخارج ينافي عدمه فيه
 فلو وجد معا في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن
 واحد وان معنى هذا الاضروتي الاستحالة **قال** فنقول للنظر
 ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف **اه** اقول المنطقي لا يبحث
 عن الالفاظ من حيث هو منطقي بل عن المعاني لانها الموصلة
 الى الجمولات **هـ** لكن لما توقع الافادة والاستفادة على
 الالفاظ كما حرر اورد بحث الالفاظ فان قلت لم قدم تعريف

المضاف اذا اخذ منه حيث هو مضاف
كانت الاضافة واجبة فيه والمضاف
اليه فار جاعلة واذا اخذت حيث وانه
كانت الاضافة ايضا خارجة عنه ومغروم
يعني هو المضاف اليه البصر في حيث
هو مضاف ويكون الاضافة الى البصر اقلية
مغروم المعنى ويكون البصر خارجا جاعلة سببا قد استوفى

المفرد على تعريف المركب مع ان الاول على عكس لان القيد
 المذكورة في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عدمية
 وان الاعداد انما بالمكائنها قلت المتبادر ههنا التقسيم
 لان قوله لانه اما ان لا يراد به شرطية منفصلة والشرطية
 المنفصلة تفيد التقسيم والتعريف يشترط من ضمنها التقسيم
 انما هو باعتبار الافراد دون المفهوم والمفرد بالنظر الى
 الافراد مقدم على المركب وان كان بالنسبة الى المفهوم
 يوجب العكس واعلم ان الوجودي ما لا يكون في مفهومه
 سلب الشيء كالعلم فانه عبارة عن حصول صورة الشيء في
 العقل والعدمي ما يكون في مفهومه سلب الشيء كالجمل
 فانه عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما
قال والحجارة تدل على جسم معين اه **اقول** وفيه نظر
 لان الحجارة لا تدل الا على جسم ما وهو افراد الجسيم
 معين اللهم ان يقال المراد من بال التعيين التعيين
 النوعي لا الشخصي والحج المسمى يدل على النوع

تعريف
 تعريف المركب
 تعريف المفرد
 تعريف النوع
 تعريف الشخص
 تعريف الجسم
 تعريف العلم
 تعريف الجهل
 تعريف الوجود
 تعريف العدم
 تعريف الصورة
 تعريف العقل
 تعريف النفس

اضافة الصفة اما الموصوف
 اي عبارة عن صورة الشيء
 الحاصلة في العقل

المعينة

المعينة وهو نوع الجوز فان قلت الجوز المسمى ليس نوع الجوز بل
 فرد من افراده فكيف يدل على الجسم المعين وهو النوع
 المعين قلت لا وجود للنوع الا في ضمن فرد من افراده
 فاذا كان فرد من افراده الى النوع مريتا كان النوع
 فيكون الجوز المسمى والاعلى نوع الجوز وهو نوع معين
قال الاول ان لا يكون له جزء اصلا اه **اقول** ان القسم الاول
 من المفرد ان لا يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء اصلا
 سواء كان لذلك المعنى جزءا او لا فيدخل في قوله الاول ان لا يكون
 له قسمان للمفرد مثال الاول حقوق اذا كان علما للشخص
 الانساني ومثال الثاني حقوق اذا كان علما للنقطة
 فقوله حقوق علما محتمل لهما وانما قيد بقوله علما لانه اذا لم
 يكن علما كان حركيا تقديره لكونه فعلا او فاعلا
قال والثاني ان يكون له جزء لا معناه اه **اقول** ان القسم الثاني
 منه ان يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء ولا يكون لذلك الجوز معنى
 سواء كان لذلك المعنى جزءا او لم يكن فدخل في قوله والثاني اه

مريتا

الاول

قسمان آخران من المفرد ايضا مثال الاول كزيد اذا كان علما
لغز من افراد الانسان والثاني كزيد اذا كان علما هو
للفظة فتوك كزيد اذا كان علما يشملها واقول لا طائل تحت
هذا التقيد لان زيدا وامثاله في حال العلمية وعدمها مستيان
في الافرادية فان قلت انه مركب بناء على علم آخر لان كل واحد
من الزاد والياء والاول اشارة عند اهل الحساب الى عدد
معين فيكون مركبا فيجب التقييد لاحترار قلت المراد
من المركب ههنا هو المركب من اداة الكلمات لا المركب
من اداة الحروف فلما يجب الاحترار وما قيل ان في
هذا التقييد فايدين احديهما ان زيدا اذا لم يكن
علما يحتمل ان يكون مصدرا من زاد يزيده اذا كان
مصدرا يكون له فاعل فيكون مركبا وثانيهما انه
اذا لم يكن علما يحتمل ان يراد من جزء اللفظ دلالة
على جزء معناه لان اهل علم الحساب يتصدون
من كل جزء من اجزاء عدد مخصوصا فيكون مركبا

فتقديره

فتقديره بالعلمية لدفع هذين الاحتمالين فابعد اما فساد الفية
الثانية فظهر بما سبق واما فساد الاول فبانه اراد مثلا
بفاعل زيدا على تقدير كونه مصدر الفاعل الظاهر فلان كونه
مركبا على ذلك التقدير لان الكلام في لفظ زيدا لا في لفظه
مع لفظ آخر وهو الفاعل الظاهر وان اراد بالفاعل
الفاعل المضمر اي المشترك في المصدر فلانم اضمار الفاعل
في المصدر لان المصدر اسم جنس فلا شيء من اسماء الا
جناس يحتمل الضمير كذا في ضوء المصباح **قال** الثالث
ان يكون له ذو معنى **اقول** اي القسم الثالث من الاقسام
الاربعة للمفرد ان يكون للفظ جزء ذو معنى لكن لا يدل
ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فان له
جزء كعبد لا على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء
المعنى المقصود اي الذات المشخصة لان العبودية صفة
للذات المشخصة وليست داخلية فيها بل خارجية عنها
وكذلك لفظه التقدير على معنى وهو الاتوهمية لكن ليس

ذكر المعنى ايضا جزء للذات المستحصنة وهو ظاهر
 قلنا قال نحو عبد الله علم لانه اذا لم يكن علما كان مركبا
 اضافيا كرامى الحجارة **قال** الرابع ان يكون له جزء ذو معنى
اقول اى القسم الرابع منها ان يكون للفظ جزء ذو معنى
 يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة
 ذلك الجزء على جزء معنى المقصود مرادة بالحيوان الناطق
 طق اذا سمى به شخص انسانى فان معناه الماهية
 الانسانية مع الشخص الماهية الانسانية بجميع مفهومي
 الحيوان الناطق قبل العلمانية وما يكون معنى المقصود ومنها
 قبل العلمانية وهو الماهية الانسانية يكون طو جزء المعنى
 المقصود بعد العلمانية وهو الماهية الانسانية مع الشخص
 تكون الشخص جزء اخر منه فالحيوان مثلا الذى هو جزء
 اللفظ دال على جزء المعنى المقصود حال العلمانية وهو الشخص
 الانسانى لانه اى الحيوان دال على مفهوم الحيوان وهو
 جزء الماهية الانسانية ومع اى الماهية الانسانية جزء

المعنى

جزء المعنى المقصود حال العلمانية فيكون مفهوم الحيوان ايضا
 جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء **قال** المفرد ينقسم
 الى كلي وجزئى **اه** **اقول** لما فرغ من مباحث ما يتوقف عليه
 الاصطلاحات شرع الآن في مباحث الاصطلاحات
 فقال المفرد ينقسم **اه** الى اللفظ المفرد ينقسم الى كلي وجزئى
 لانه اما ان يكون **اه** فان قلت لم تقسم اللفظ المفرد الى كلي
 وجزئى دون المعنى مع ان الكلية والجزئية صفتان
 للمعنى اولاً بالذات ولللفظ ثانياً وبالعرض تسمية للدال
 باسم المدلول قلت تقسيم اللفظ اليهما اقرب الى فهم
 المبتدئ وان كان تقسيما مجازيا من تقسيم المعنى اليهما
 وان كان تقسيما حقيقيا واما قيد اللفظ بالمفرد لان انقسام
 اللفظ المركب اليهما غير ظاهر فان قلت لم قدم المحصن
 الكلي على الجزئى والشارح الجزئى على الكلي قلت لان المحصن
 نظر الى ان الكلي جزء والكلي الجزئى كل والجزء مقدم على الكل
 واما قلنا ان الكلي جزء لان الكلي جزء للجزئى غالباً

ط فانه المركب في الكلي كل والمركب الجزئى
 جزئى فيكون الكلية والجزئية عارضة
 اولاً وبالذات على المفرد وثانياً بالعرض
 على المركب

كما لا انسان فانه جزء الزيد لان الانسان هو الحيوان الناطق
 وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجريئ كل يكون
 الكلتي جزء منه علم تقدير كونه مركباً او الى كون الكلتي
 في العلوم كلها او الى دخوله تحت الضبط والشارح نظراً
 الى المفهوم فقدم الجزئي لكون مفهومه وجودياً او الى
 المباحث الآتية لا بالمباحث لان المباحث الآتية متعلقة
 بالكلتي فقدم الجزئي لئلا يكون فاصلة بين تعريف الكلتي
 ومباحث الآتية او الى سبب ذكر الجزئي لان ذكره معنا
 تصور مفهومه ليتضح به مفهوم الكلتي وايضاح مفهوم
 الكلتي انما يكون بعد تصور مفهوم الجزئي **قال** اي من حيث
 انه متصور **اه** **اقول** لما كان ظاهر عبارة المص وهو قوله
 نفس تصور مفهومه يدل على ان المانع من الشك هو نفس
 تصور المفهوم **ن** الشارح بتفسير قوله بقوله اي من حيث
 انه متصور على ان المراد منع ذلك المفهوم لكن لا من حيث
 هو هو بل من حيث انه متصور **قال** فان منع نفس تصور

طه اولاً الكلي هو الموصول بالجزئي لا
 والمقصود الاصل للشيء هو الاول
 اليها بردي

مفهوم

مفهوم من اشتراك بين كثيرين فهو الجزئي **اه** **اقول** علم
 ان المراد من منع الاشتراك بين كثيرين عدم مطابقة
 الحاصل في العقل لكثيرين ومعنى عدم المطابقة لكثيرين ان
 يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد فانا اذا رأينا
 بكرًا ولا حظناه مع شخصاته حصل منه في اذهاننا الصورة
 الانسانية المتصفة باللواحق واذا رأينا عقيباً بشراً ولا
 حظناه ايضاً مع شخصاته حصل منه صورة اخرى غير
 الصورة الاولى ونفس على هذا زيدا وعمرا وخالداً وانما قيد
 المثال بوزيد بقوله على لانه اذا لم يكن علماً كان مصدره فيكون
 كلياً لا جزئياً **قال** وان لم يمنع نفس تصور مفهومه عن اشتراك
 بين كثيرين **اه** **اقول** اعلم ايضاً ان المراد من عدم منع الاشتراك
 مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومعنى مطابقة لكثيرين
 ان لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد فانا اذا رأينا
 زيدا وجرذاه عن شخصاته يحصل منه في اذهاننا الصورة
 الانسانية المعروفة عن اللواحق واذا رأينا بعد ذلك خالداً

من غير علم فانه اذا تصور مفهومه اقتنع عن صدق

ط لانه ج يكون السماء اسماء الاجناس

وجردناه ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في العقل بل الحاصل
 الآن هو الحاصل **انفا قال** وانما قيد الكل بالجزئي **اه اقول**
 يعني لو قال المصنف المفرد اما ان يمتنع منه من الشركة او لا يمتنع
 لفهم ان المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين
 في نفس الامر وعدم منعه من الاشتراك بين الكثيرين في نفس
 الامر اي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر وعدم
 امتناع الشركة بينها في نفس الامر في يلزم ان يكون مفهوم
 واجب الوجود داخلا في حد الجزئي لكونه مانعا من الشركة
 في فلما قيد بها بالتصور علم ان المراد منع مفهوم اللفظ المفرد
 وعدم منعه في العقل من الاشتراك اي يمتنع المفهوم في العقل
 من ان يجعل مشتركا في الجزئي او لا يمتنع **في الكل يمتنع ولكن**
 المفهوم منه اي الاشتراك او لا يمتنع منه وانما قيده بالنسبة
 للكل يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي يعني
 لو قال الكل ما لا يمتنع تصور مفهومه من وقوع الشركة
 لتوهم ان المقصود عدم منع الشركة بحسب التصور الحاصل

في العقل سواء لو حظ معه غير آخر او لا يلزم دخول مفهوم
 واجب الوجود في حد الجزئي اذا لو حظ معه برهان التوحيد
 فان العقل في اي حين ملاحظة برهان التوحيد لا يمكن فرض
 اشتراكه فليتنا **قل قال الكل** يتقسم الى قسمين ذاتي وعرضي
اه اقول لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الجزئي والكل
 ابتداء بالكل وبيان اقسامه وحكامه فقال الكل يتقسم
 الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اي الكل اما ان يكون داخلا
 في حقيقة الافراد المندرجة تحت سواء كانت تلك الافراد
 شخصية او نوعية او لا يكون داخلا فيها فاذا كان داخلا
 فهو الكل الذاتي كالجوان بالنسبة الى الانسان فان الانشا
 حقيقة زيد وعمرو وغيرهما من الافراد المشخصة المندرجة
 تحت الانسان والجوان داخل في الانسان لكونه مركبا من
 الجوان والناطق وكذا الجوان كل ذاتي بالنسبة الى النفس
 والبقرة والمار وغيرهما من الافراد النوعية المندرجة تحت
 الجوان والمراد من الدخول في قولنا اما ان يكون داخلا عدم

يقول وجردناه ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في العقل بل الحاصل
 الآن هو الحاصل انفا قال وانما قيد الكل بالجزئي اه اقول
 يعني لو قال المصنف المفرد اما ان يمتنع منه من الشركة او لا يمتنع
 لفهم ان المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين
 في نفس الامر وعدم منعه من الاشتراك بين الكثيرين في نفس
 الامر اي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر وعدم
 امتناع الشركة بينها في نفس الامر في يلزم ان يكون مفهوم
 واجب الوجود داخلا في حد الجزئي لكونه مانعا من الشركة
 في فلما قيد بها بالتصور علم ان المراد منع مفهوم اللفظ المفرد
 وعدم منعه في العقل من الاشتراك اي يمتنع المفهوم في العقل
 من ان يجعل مشتركا في الجزئي او لا يمتنع في الكل يمتنع ولكن
 المفهوم منه اي الاشتراك او لا يمتنع منه وانما قيده بالنسبة
 للكل يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي يعني
 لو قال الكل ما لا يمتنع تصور مفهومه من وقوع الشركة
 لتوهم ان المقصود عدم منع الشركة بحسب التصور الحاصل

الخروج ليدخل نفس الماهية في الكلّي الذاتي وما مراد صاحب
المتن من الدخول الأحدث والأيضا صح بعد ذلك تقسيم الكلّي
الذاتي إلى الجنس والنوع **والفصل قال** وان لم يكن داخلا **اقول** اي
وان لم يكن الكلّي داخلا في حقيقة الافراد المندرجة تحت من
الشخصية والنوعية بل كان خارجا عنها فهو كلّي عرضي كما
لصاحك بالنسبة الى زيد وعمرو فانه خارج عن حقيقتيهما لان
حقيقتيهما الحيوان الناطق والصاحك خارج عنهما فانهما سمي الكلّي
الاول ذاتيا لان الذات هو الحقيقة والاول داخلا في الحقيقة
والداخل في الشيء ينسب الى ذلك الشيء وان في عرضيا لكونه
منسوبا الى ما يعرض الحقيقة كالضحك العارض للانسان في
مثالنا والمنسوب الى العرض عرضي فان قلت لم اورد
الانسان مثلا لم يورث ولم يورث من افراده مع ان الجزئي
المعروف هو الافراد الانسان قلت في ايراده فايرت ان لحيها
ان الجزئي كما يطلق على المعنى المذكور فيما تقدم وهو المشهور
المسمى بالجزئي الحقيقي كذلك يطلق على كل اخص تحت

ط
وهو عندها راجع الى الحيوان
الناطق باعتبار كونه حيوانا

الاعم

الاعم كالانسان فانه اخص ومندرج تحت الاعم كالحيوان
ويستحق هذا جزئيا اضافيا وقس عليه الفرس وثانيهما هو
التنبيه على ان افراد الكلّي كما يكون شخصا كزيد وعمرو
بالنسبة الى الانسان كذلك يكون نوعيا كالانسان و
الفرس بالنسبة الى الحيوان واما هاتان القايدتان فانما
يحصلان على تقدير ارادة الماهية النوعية من الانسان واما
اذا اريد منه الماهية الافردية اعني حقيقة زيد وحقة
عمرو وحقة بكر فتكون جزئيا حقيقيا على ذلك التقدير واعلم
انهم قسموا الكلّي الذاتي بتفسيرين احدهما ما يكون
داخلا في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها
وبين التفسيرين عموم وخصوص مطلق لان الثاني صادق
على نفس الماهية دون الاول والكلّي العرضي بتفسير واحد
وهو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فعلى هذا لا يصح تقسيم
صاحب المتن لكونه غير حاصرا الا اذا اول قوله ما يكون داخلا
بعدم الخروج كما مر وما قول الشارح من ان الكلّي ان

ط
فالفرق بيننا في اعم من الاول لانه يشمل
النوع لانه النوع ليس بجارح بخلاف
الاول لانه لا يشمل النوع لانه النوع
ليس به داخل بل تمام ما بين الجزئيات
فعلى النوع الاول لا يسمى ذاتيا وعلى
الثاني يسمى ذاتيا لانه ليس بجارح
مهم

دائستہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

ان كان صفا خابطا لتيقن بها ما هو المراد ههنا وهو ان
 السؤال بما هو عن الشيء انما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقته
 فلا يصح ان يجاب في جواب ما هو ما هو خارج عن الحقيقة
 ولا ما هو خارج عنها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب
 الانسان لانه تمام حقيقة فلو اجيب عنه بما هو ج. ومنه وهو
 الحيوان والناطق او بما هو خارج عنه وهو القضاك مثلا لم
 يكن الجواب صحيحا لان كل واحد منهما ليس تمام ماهية زيد ثم لا
 يحل ان يكون السؤال بما هو سوا الاعن الشيء الواحد او عن الاشياء
 فان كان عن الشيء الواحد كان السائل طالبا لتمام الماهية المشتركة
 المحققة به كما مر وان كان عن الاشياء كان السائل طالبا لتمام الماهية
 المشتركة بينهما فاذا سئل عن الاشياء والفرس بما كان الجواب
 بالحيوان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما فلو اجيب ههنا
 بما هو ج. الحيوان كالجسم النامي والحساس او بما هو خارج
 كالمستفس مثلا لم يصح لان كل واحد منهما ليس كمال الج. ب.
 المشتركة بينهما اي بين الانسان والفرس اذا انتش

صفا على حقيقة الحاط فاعلم ان الكلام الذي ينحصر في قسم
 جنس ونوع وفصل لانه ان الكلام الذي ان كان متولا في جواب
 ما هو اي في جواب السؤال بما هو بحسب الشبهة المحققة
 المختصة اي الى الصفة لا الخصوصية ايضا يعني كما ان يكون متولا
 في جواب السؤال بما هو حال الشركة لم يكن متولا في جواب حال
 الخصوصية ايضا فهو جنس اي سمي هذا الكلام المتول جنسا كما
 لحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس اي بالنسبة الى افراد
 الحقيقة الحقيقة فانه اذا سئل بما هو عنهما كان الحيوان جوابا
 كما عرفت من ان السؤال بما هو عن شيئين طلب تمام المشتركة
 بينهما وتمام المشتركة بينهما هو الحيوان فقط واذا افردت كل واحد
 منهما في السؤال بما هو عن شيء واحد طلب تمام الماهية
 المختصة به وليس الحيوان كذلك بل هو ج. ب. عن تمام ماهية كل
 واحد منهما اي من الانسان والفرس فيكون الجواب في السؤال
 عن الانسان وحده هو الحيوان الناطق وعن الفرس وحده هو
 الحيوان القضاك لكونها تمام ماهية كل واحد منهما فان قلت

ان يكون الجواب بالحيوان انما هو
 اذا كان الكلام

لا لم يصح الحيوان ان يقع جوابا
 عن كل واحد منهما كما مر من
 ان السؤال بما هو عن شيئين
 صحيح

لم قدم الحكم الذاتي في بيان الكليات الخمس على الحكم الوحي
قلت لما كان الذات مستقدا على ما يعرف عليه والمتعلق
بالمستقدم او بالمتقدم من المتعلق بالمتأخر قدم بيان
اقسام الحكم الذاتي وتعريف كل قسم منها على بيان
اقسام الحكم الوحي ~~وتعريف كل قسم منها~~ فان قلت لم قدم
الجنس ههنا على النوع مع ان قدم النوع على الجنس في صدر
الكتاب قلت تقديم ههنا نظرا الى ان الجنس هو النوع و
الجزء مقدم على الكل وتقديم النوع هنا ك نظر الى التلويح والكملة
كامر واما تقديم البواقي وتأخيرها ههنا فمعلوم بما سبق
في صدر الكتاب **قال** حكمي نرايد لا طائل تحت اه **اقول** لان
المقول على كثيرين يعني عن لان المفهوم الحكمي هو مفهوم المقول
على كثيرين بعينه الا ان الحكمي يدل على كثيرين اجمالا ولا لفظ
المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا فلا يكون فائدة تحت
ذكر الحكمي وههنا سوال وجواب لا يسع في هذا المقام ايراد
والحق ان الحكمي ههنا جنس يشتمل الكليات باسرها

ذكر المقول

ما ذكر المقول ليعتق به قول على كثيرين واما ذكر على كثيرين فمفصل
فليكون موصوفا لقوله مختلفين والحاصل ان هذا التعريف تعريف
الجنس ولا بد في تعريفه من قيد يخرج به النوع والعيد الذي
يخرج به النوع هو قوله مختلفين وقوله مختلفين صفة يقتضي
موصوفا يعرف من الاختلاف فذكر قوله على كثيرين ليكون
له موصوفا يعرف من الاختلاف والموصوف هو قوله على كثيرين
جاء وجوبه يقتضي شتمنا فذكر قوله مقول ليكون له متعلق
فلا يكون ذكر المقول مستغنيا عن ذكر الحكمي لان ذكره للجنسية
ولان ذكر المقول لاجل التعلق لاجل الجنسية **قال** وقوله مقول
جنس متناول للكليات والجزئيات **اقول** امانا والكليات
فظاهر لان الحكمي يحل على افراده فيقال كل انسان حيوان
فالحيوان حكمي يحل على افراده ومع افراد الانسان واما تناوله
للجزئيات فلان الجزئيات يحل على واحد بحسب الظاهر فيقال هذا

زيد واما قلنا بحسب الظاهر لان الجزئيات الحقيقية لا يكون متولا
ومحمولا على الشيء اصلا بحسب الحقيقة بل المحمول بالحقيقة هو

او هو موصوفا للمحمول بوصف وفي الجزئيات
التي هي الذات لا فائدة في حمل الذات
على الذات

المفهوم الكلّي الذي تحصل بالتأويل فتأويل قولنا هذا زيد
 هذا اسمي زيد أو صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلّي
 وإن فرض انحصاره في شخصي **أقول** قد قالوا وتقولون با
 لحاقه بخرج النوع اه **أقول** يخرج بهذا القيد أيضا عن تعريف
 الجنس فصولا لأنواع أي الناطق للإنسان والصال
 للفرس والتأحق للجماد وخواصها أي خواص الأنواع
 لكن لما كان القيد الأخير أعني في جواب ما هو يخرج القول
 والخواص مطلقا أي سواء كان الفصول فصولا لأنواع
 أو الأجناس والخواص خواصا لأنواع أو الأجناس استند
 المعنى راجع عليه إخراجها إلى أفراد الفصول والخواص مطلقا
 إليه أي إلى القيد الأخير وأما الوصف العام مطلقا فلا يخرج إلا
 بالقيد الأخير فلا يكون منه تخصيص لا حتى يخرج هذا القيد بالنوع
 تحكما **قال** وقوله في جواب ما هو اه **أقول** لأن بعض الكلمات
 الباقية أعني الفصل والخاصة لا يقال في جواب ما هو بل في
 جواب أي شيء هو أما الفصل ففي جواب أي شيء هو

جوهره

في جوهره وذاته وأما الخاصة ففي جواب أي شيء هو عرضة
 وبعض الآخر أعني العرض العام لا يقال في الجواب أصلا إلى
 لا يقال في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو فإن قلت
 لم كان الفصل والخاصة مقولين في جواب أي شيء هو
 ولم يكونا مقولين في جواب ما هو قلت لأنها لما كانا مميزين
 بما هو فصل أو خاصة لم يكونا مقولين في جواب أي شيء هو
 ولما لم يكونا ماهية مختصة ولما ماهية مشتركة لما كانا فضلا
 أو خاصة لم يكونا مقولين في جواب ما هو فإن قلت ما التشر
 في أن العرض العام لا يكون مقولا في جواب ما هو ولا في جواب
 أي شيء هو قلت أن العرض العام لما لم يكن ماهية ولا مميزة
 بالاهو عرض عام لم يكن مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء
 هو وقوله قولا ذاتيا لبيان الواقع للاختراع عن شيء **قال**
 وإن كان الذاتي مقولا اه **أقول** هذا إشارة إلى القسم الثاني
 من الذاتي وهو النوع وهو ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب
 المشتركة والخصوصية معا ويسمى هذا القسم من الذاتي النوع

في ذاته وتالثرهما ان يرا د عليه قيد وسو في عوضه فقط فالك
 الاقل كان الجواب ما يميزه عن غيره سواء كان فصلا قريبا
 او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن الانسان بآتي شيء وسو
 يصح ان يقال في الجواب انه ناطق او حساس وصاحك
 لان كلاهما يميزه عن غيره في الجملة وان كان الثاني
 كان الجواب الفصل وحده لان المميز الذاتي هو الفصل لا الغير
 كما اذا سئل عن الانسان بآتي شيء وسو في ذاته يصح في الجواب
 ان يقال انه ناطق او حساس ولا يصح انه ضاحك وان كان
 الثالث كالجواب بالخاصة وحدها كما اذا سئل عن الانسان
 بآتي شيء وسو في عوضه فالجواب عنه خاصة كالضاحك اذا
 عرفت هذه القاعدة فنقول الذاتي الذي لا يكون متولا
 في جواب ما هو بل يكون متولا في جواب آتي شيء وسو في ذاته
 هو الفصل ولما كان في قوله بل متولا في جواب آتي شيء هو
 في ذاته نوع خفاء فستره بقوله ما يميزه عن غيره آه ومن هذا
 التفسير عرفت ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون

ن لها جنس وهذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين فلا يجوز
 تركيب الماهية من امرين متساويين وكان كل منها فصلا
 لها وهذا الاختلاف مبني على امتناع تركيب الماهية
 من امرين متساويين عند المتقدمين وجوازها عند
 المتأخرين **قال** ولو قال في الوجود ايضا **اقول** اي لو قال صاحب
 المتن او في الوجود بعد قوله في الجنس لكان قوله اشمل لدخول
 الفصل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كفصل الانسان
 والحيوان والفصل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الوجود كالجوارح
 في الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية في
 تنقسم المقول في جواب آتي شيء وسو في ذاته كما اذا فرضنا ان
 ماهية ب مركبة من ج و د متساويان في الصدق
 كان كل منها يميز ماهية ب عما يشاركه في الوجود **قال**
 بناء على بطلان تركيب تلك الماهية آه **اقول** استدلال على
 بطلانها بان يقال لو تركيب ماهية حقيقة من امرين
 متساويين فاما ان لا يحتاج احد الامرين الى الآخر وسو محال

وهو قوله الذي يميز الشيء
 عما يشاركه في الجنس

اللهم الا ان يقال ان كل ماهية

ضرورة وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض
ليحصل كمال الاتصال او يحتاج فان احتياج كل منهما إلى الآخر
يلزم الدور وهو توقف الشيء على نفسه وانه محال ايضا
وان احتياج احدهما إلى الآخر دون الآخر اليه يلزم الترجيح
بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما إلى
الآخر ليس اولى من احتياج الآخر اليه **قال** فعلم هذا
كان اللازم عليه ان يذكره **اقول** اختلف النسخ هنا فوقع
في بعضها ان يذكر وفي بعض النسخ ان لا يذكر وكل منها وجب
اما على الاول فيكون معنى الاعتراض فلا بد للمص على هذا ان
على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية من
اخرين متساويين ان يذكر الجنس اي لفظ الجنس في التعريف اي
في تعريف الفصل وهو قوله كلي يقال على الشيء آه كما ذكره في التفسير
وهو قوله وهو الذي يتميز الشيء عما يشترك في الجنس لئلا يلزم التنا
قض واجيب عنه على هذا الوجهين الاول انه لما كان للمنطقتين
هنا مذهبان لان منهم من ذهب إلى ان الفصل ما يتميز الشيء

هذا هو المذهب الثاني
وهو ان الماهية مركبة من
أجزاء لا يمكن فصلها
عن بعضها البعض فلو
فصلنا جزءا منها
فانقرضت الماهية
وكانت كالموت
وهذا هو المذهب الاول
وهو ان الماهية بسيطة
ولا تتكون من اجزاء
فلا يمكن فصلها
عن بعضها البعض
وهذا هو المذهب الثالث
وهو ان الماهية مركبة
من اجزاء بسيطة
فيمكن فصلها
عن بعضها البعض
وهذا هو المذهب الرابع
وهو ان الماهية مركبة
من اجزاء بسيطة
فيمكن فصلها
عن بعضها البعض

على غير بطلان تركب الماهية من اجزاء بسيطة

الشيء ذاتا عما يشترك مطلقا اعم من ان يكون في الجنس او في الوجود
بناء على جواز تلك الماهية وعن الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس
كما في الكتاب ومنهم من ذهب إلى ان الفصل ما يتميز الشيء ذاتا
عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وزاد في قوله
لفظ الجنس فقال انه كلي يقال على الشيء في جواب ان الشيء ذو ذاته
من جنس اراد المص ان يشير إلى المذهبين فذكر لفظ
الجنس في التفسير إشارة إلى المذهب الثاني ولا يذكره في التعريف
إشارة إلى المذهب الاول الوجه الثاني ان المص اختار
المذهب الثاني فذكر لفظ الجنس أولا ثم تركه ثانيا اكتفاء
بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التناقض واما على الثاني
فيكون محصل الاعتراض ولا بد للمص على هذا ان على بطلان
تركب الماهية من اخرين متساويين ان لا يذكر الجنس
في المتعريف ههنا اي في التفسير كما لم يذكره في الرسم لانه لا يحترز به
عن شيء واجيب عنه بان جميع القيود المذكورة في التعريف لا
يجب ان يكون للاحتراز بل يجوز ان يكون بعضها للبيان

تدبركم الفصل بانه تعالى على الشئ في جوابي شيء هو ذواتنا

الواقع كما ومن هذا التبرير عرفت ان المشار اليه بهذا على
التقديرين ما ذا **اقول** قال قوله كلي جنس للمكبوت آه **اقول** فقلت
ما السبب انه قال فيما سبق ان الكلي زايد وهرنا قال جنس قلت
لانه يحتمل ان يكون قوله يقال لدفع التوقع للجنسية لانه
المنطقيين ذكر وان الفصل حقيقة النوع من الجنس
فكان فيه مبطنة ان يتوهم ان الفصل لا يقال ولا يحمل عليه
لان العلة لا يقال فلا تحمل على المعلوم **قال** والاول
هو العرض للآزم آه **اقول** لا امتناع انكاره على الماهية
سواء كان امتنع انكاره عن الماهية من حيث هي
كالكتاب بالقوة للانسان وكالفردية للثلاثة او
عن الماهية الموجودة في الخارج كالسواد للبشرية
لان السواد ليس بآزم لماهية البشرية من حيث هي
والا لان كل انسان اسود وليس كذلك **قال** والثاني
العرض للمفارقة آه **اقول** لا مكان المفارقة سواء وقعت
المفارقة بالفعل سريعا كصفرة الوجه او بطيئا كالشيب

قوله في جنس هو ان امتنع انكاره
منها في الخارج والذين جميعا
على قوله

قوله الموجودة لا امتنع انكاره عن الماهية
باعتبار وجودها في الخارج وهو الذي
او باعتبار وجودها في الذهن وهو الخارج
على قوله

عنه ليس بآزم لماهية البشرية

الوجه بالوجه هو
الوجه

الوجه

الوجه

والشباب

لشباب والشباب او لم يقع اصلا كالفرق الدائم لمن يمكن
وصاله كالنقر الدائم لمن يمكن غناؤه **قال** وقوله فقط يخرج
الجنس آه **اقول** وكذا يخرج فصول الاجناس كالحساس للحيوان
والثامى للجسم الثامى وقابل للبعدا الثلاثة الى الطول
العرض والعمق للجسم كمن لا يخرج فصول الانواع كالناطق
والقاهل والناهي واما الجميع فيخرج بالقييد الاخير وهو
قوله قولاً عرضياً فلذلك سند اخراج الفصل جميعاً اليه **قال**
وسيم العرض العام بانه كذا يقال آه **اقول** قيل عليه قدم مراراً
متعددة ان العرض العام لا يقال في الجواب اصلاً وهذا حكم
بانه مقول وان هذا التناقض صريح واجب عنه بان ما
مراراً متعددة كان نفياً ان يقع في جواب ما هو وفي جواب ان
شيء سواد ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا خاصتها وما حكم هذا
مكونه مقولاً اي محمولاً على افراده لا كونه مقولاً في جواب ما هو ولا
في جواب ان شئ هو فيكون المحكوم به هنا غير محكوم به هنا
فلا يلزم التناقض لعدم اتحاد المحمول وهو شرط فيه كما ينبغي

قال يقال علم ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والنفس والحيات
اقول يخرج النوع بهذا القيد مطلقا وكذا يخرج الفصل النوع وخاصة
 واما فصول الاجناس اعني الفصول البعيدة للانواع فيخرجها بالقيد
 الاخير واما خواص الاجناس فلا يخرج عن تعريف العارض العام
 لكونها عرضا عاما بالنسبة الى الانواع ولا تدخل في تعريف الخاصة
 لكونها غير مقول علم ما تحت حقيقة واحدة فقط فان اردت
 ان تربط شئ تحتك فارجح الى المطولات **قال** وكون هذه
 التعريفات للكلية آه **اقول** ان يكون هذه التعريفات المذكورة
 رسوما للكلية كما قال الحق في الجميع ويرسم بناء على مبنى على
 امکان ان يكون لها الى للكلية في الجنس ماهيات وحقائق
 وراء تلك المفهومات ومع التعريفات التي ذكرت من قبل
 للكلية الجنس ملزومات اي ماهيات ملزمة متساوية
 لها ان تلك المفهومات المذكورة للكلية فيكون تلك المفهومات
 لوازم متساوية للماهيات الممكنة فح يكون التعريفات المذكورة
 تعريفات باللوازم المتساوية فيكون رسوما لاحد ودا والحق انها

انها حدود اذ لا ماهية للجنس وراء هذا المعنى ضرورة ان لا
 نعني بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين للحقائق
 في جواب ما هو ويكون الانسان نوعا الا كونه مقولا على كثيرين
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقس عليها
 البواقي وقد يقال انما كان هذه التعريفات رسوما لان المقولية
 عارضة والتعريف بالعارض رسم وذكر لان الجنس في نفسه هو
 الكل الذي للمختلفين بالحقيقة سواء قيل عليها او لم يقل واما
 المقولية فمما يعرض له وقيل في رده انه من باب اشتباه العارض
 بالمعروض فان المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو معروض
 للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه **قال** لكن المناسبات ذكر التعريف
اقول اي المناسبات على تقدير امکان ان يكون لها ماهيات
 وراء تلك المفهومات ذكر التعريف الذي هو اعم من الحد والرسم لان
 عدم العلم بانها حدود اي عدم العلم بان تلك المفهومات حدود
 للكلية لا يوجب العلم بانها اي المفهومات رسوم لها بل يوجب
 عدم العلم بانها رسوم وانما الموجب للعلم بانها رسوم هو العلم

بعد كونها حدودا لها قال العلم على قسمين احدهما القول الشارح
اه اقول العلم بالتصور مطلقا وهو حصول صورة الشيء في العقل
 ينقسم الى قسمين احدهما القول الشارح والاخر الحجة وكذا المعلوم
 ينقسم الى قسمين احدهما معلوم تصورتي والاخر معلوم تصديقي
 والمجهول ايضا ينقسم الى قسمين مجهول تصورتي ومجهول تصديقي
 والغرض من وضع المنطق استحصال المجهولات فاستساب
 المجهولات التصورية اما سوا القول الشارح وسمي ايضا
 تعريف اما تسميته بالقول فلان القول هو المركب والمعرف
 مركب كلياً عند قوم وغالبا عند الآخرين والصحيح هو الاول
 واما الشارح فلشرح وايضا هو مسمى الاشياء وحقايقها
 واستحصال المجهولات التصديقية اما سوا الحجة وسمي عليها
 مفصلة فنظر المنطق اما في قول الشارح او في الحجة ولكل
 منهما مبادي يتوقف سواعليها فمبادي القول الشارح
 الكليات الخمس ومبادي الحجة القضايا واحكامها ومن هذا
 عرفت وجه تقديم باب الكليات على باب القول الشارح

ح واما وجه تقديم القول الشارح على الحجة فلان القول الشارح
 تصور محض لا لا يعتبر معه الحكم والحجة تصور يعتبر معه الحكم
 والتصور المحض مقدم على التصور الذي يعتبر معه الحكم طبعا تقدم
 وضعاً ليوافق الوضع الطبع **قال** قوله علم ماهية الشيء يخرج الرسم **اه**
اقول لان الرسم لا يدل على ماهية الشيء وحقيقته وجوهه وذاته
 وهي ما به الشيء مساو كالمحيط الناطق بالنسبة الى الانسان بل
 يميز الشيء عن جميع ما عداه **قال** قلنا لان لزوم التسلسل **اه اقول** الحد قول
 دال على ماهية الشيء وحد الحد ايضا قول دال على ماهية الشيء وفيه
 نظر لان حد الحد ليس تسلسل الحد بل فرد من افراده وكذلك وجود الوجود
 ليس تسلسل الوجود بل فرد من افراده فالاولى ان لا يجاب كذلك بل
 الاولى ان لا يجاب اما بان التسلسل غير لازم لان معرفت المعرفة من حيث
 هو غير محتاج الى معرف آخر اما لبداية اجراءه او لكونها معلومة
 بالكسب واما بان التسلسل هو صفة اما هو في الامور الاعتبارية
 والتسلسل فيها ليس بحال لان التسلسل ينقطع بانقطاع اعتبار
 المعبر **قال** وسوال الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين **اه**

اقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن السؤال عن الماهية
وعن بعض ما يشارك الماهية فيه اى في ذلك الجنس عن الجواب عنها
وعن كل ما يشاركها فيه فهو الجنس القريب كالحيوان بالنسبة الى
الانسان فان الحيوان جواب عن السؤال عن الانسان والفرس
وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية
وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب
عنها وعن بعض الافراد فهو الجنس البعيد كالجسم التامى بالنسبة
اليه فان النباتات والحيوانات يشارك الانسان في اى في
الجسم التامى لكنه اى الجسم التامى يكون جوابا عنه وعن بعض
المشاركات وهو المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه
وعن بعض المشاركات الاخرى وهو المشاركات الحيوانية
بل الجواب عنه وعن بعض المشاركات الحيوانية الحيوان والفصل ايضا
اما قريب او بعيد لانه الفصل ان يميز الشئ عن جميع مشاركة في
الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فانه يميز الا
نسان عن جميع مشاركاته في الحيوان وكما قلنا ههنا للفرس وان يميزه

وعن بعض الاخرى

يميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالجسم التام
للانسان والفرس فانه يميز كل واحد منها عن مشاركاته في الجسم
التامى وعلى النباتات والحيوان الناطق يكون حدانا تاما للانسان
والجسم الناطق يكون حدانا ناقصا **قال** فانه اذا قيل عن
الانسان بما هو واجب بانه جسم ناطق **اقول** هذا الجواب سد
لعدم مطابقة السؤال بما هو لانه انما يطلب به تمام ماهية
الشئ والجسم الناطق ليس بتمام الماهية للانسان اللهم الا
ان يقال ان مقصود الشارع مجرد التمثيل للتفريق لانه كذلك
في نفس الامر **قال** عن جنس الشئ وخواصه اللازمة **اقول** انما قيد
الحاقه باللائمة لامتناع التعريف بالحاقه المفارقة لكونها
اخص من ذي الحاقه والتعريف بالاخص غير جائز **قال** انه ما
على قدميه عريض الاظفار يادى البشرية **اقول** قوله مثل على قدميه
يخرج الماشى على الاقدام الاربع كالفرس والبر وغيرهما وقوله عريض
الاظفار يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطيور وقوله يادى البشرية
الى مكشوف البشرة عن الشعر يخرج ما هو مستور بالبشرة بالشعر

وقوله مستقيم التامة يخرج ما هو متضمن التامة كالابل والنفس وغيرهما
فلما قال صحاحن بالطبع اختص الجميع للانسان وخرج غيره
قال لما فرغ من قول الشارح شرح في الحجة آه اقول كما ان للقول
الشارح مبادي يتوقف موعليها ويجب تقديرها عليه وهي حيث
الكليات الخمس لتركب المعرفات منها كذلك للحجة مبادي يتم
حيثها ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي وهي حيث
القضايا فلذلك قد تمها على مباحث الحجة ولما كانت الحجة مركبة
من القضايا كان الشرع في القضايا شرعاً في الحجة لان الشرع
في الشيء انما هو الشرع في جوده من اجزائه وفي قوله لما فرغ من القول
الشارح آه اشارة الى ان المطلب الاعلى من التصورات القول
الشارح والمقصد الاقصى من التقديرات الحجة والمراد من
القضايا في تعريف الحجة ما فوق قضية واحدة ليتناول التعريف
للحجة التي هي مركبة من القضيتين وكذا كل جمع يستعمل في التعريف
في هذا الفن **قال** كما في القضية المفعولة **آه اقول** يعني ان القضية
يطلق تارة على المفعولة كزيد قائم وتارة على المفعول وهو الذي

الذي عبر عنه بزيد قائم اما بالاشتراك اللفظي بان يكون القضية
موضوعاً لهما او بالحقبة والجاز بان يكون هي موضوعاً لاحدهما
دون الآخر فلا طلاقاً لهما على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر علاقة
بينهما مجاز ورسول الثاني اولى لان المعبر هو القضية المعقولة
واما المفعولة فانما اعتبرت لدلالةها على المعقولة فتسميتها
بالقضية تسمية للدال باسم المدلول فكذلك لفظ القول يطلق
على المفعولة والمفعول فالقول المفعول جنس للقضية المفعولة
والقول المعقول جنس للقضية المعقولة فان قلت زيادة
لفظة في في قوله كما في القضية المفعولة وفي قوله كما في القضية
المعقولة لا يخلو عن التسامح لانه يلزم منه ان يكون الشرع
خافاً لفظ قلت المنطوق في موعليها هو الحكم وهو اللفظ
المركب والنوع العقلي المركب والظرف كل واحد واحد
من افرادها فلا يلزم ان يكون الشيء خافاً لفظ **قال** تنال
الاقوال لتامة **آه اقول** سواء كانت الاقوال لتامة اجابة
كزيد قائم وقام زيداً وانشائياً كاضرب لي ضرب ولا

والا تعزب وسواء كانت الاقوال الناقصة اضافية كغلام زيد
او تقييدية كالحيوان الصاهل والمراد من القول التام
ما يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها والغير
التام عكس هذا قال فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة
اقول التصديق والتكذيب يجران في الخبر دون الانشاء
والقول الناقص لان صدق القول مطابقة الحكم للواقع
وكذب عدم مطابقتها ولا حكم واقع في نفس الامر في الانشاء
يئات والتقييدات **قال** وفيه نظر اه **اقول** وجه النظر ان بعض
الحكميات وسوقولنا زيد ابوه قايم وزيد قايم بزيادة
زيد ليس بقايم والحيوان الناطق يستقل بنقل قدميه خرج
عن تعريف الحكميات فلا يكون تعريفها جامعا ودخل
في تعريف الشرطيات فلا يكون سوامعا وقد وجب
ان يكون الحد جامعا وما نعا هذا حلف واجيب عنه
بان المراد بالمفرد في تعريف الحكميات اعم من ان يكون
بالفعل كزيد قايم او بالقوة وهو الذي يمكن ان يوضع المفرد

المفرد موضعه والاطراف في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردا
بالفعل الا انه يمكن ان يعتبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان هذا
ذاك او الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن
ان يعتبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها اي في الشرطيات
هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية
تحقق تلك القضية في المتصلة واما ان يتحقق هذه القضية او
يتحقق تلك القضية في المنفصلة وهي ليست بالفاظ مفردة
وفيه نظر لانه يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين واقله ان
يقال هذا المفردم لذلك في المتصلة وذلك معان ذلك في المنفصلة
فدخل الشرطيات في تعريف الحكميات بناء على الجواب المذكور
قال نقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اه
اقول فانه حكيم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود
على تقدير صدق قضية اخرى وهي الشمس طالعة فان قلت
ان طرفي الشرطية ليسا بقضيتين لان اداة الشرط يخرجها
عن ان يكونا قضيتين قلت ما وان لم يكونا قضيتين بالنظر

لكنهما قضيتان بالقوة التوسعية من الفعل **قال** كقولنا ليس ان
 كانت الشمس طالوت فالليل موجود **اقول** فانك قد حكمت
 في هذه القضية بسلب صدق قضية وهي الليل موجود على تقدير
 صدق قضية أخرى وهي الشمس طالوت **قال** كقولنا اما ان يكون
 العدد زوجا **اقول** فانه حكم فيها بان يكون العدد زوجا ثانيا في
 كونه فردا **قال** ليس اما ان يكون الانسان اسودا **اقول** فانه حكم
 في هذه القضية بسلب المنافات بين كون الانسان اسودا
 وبين كونه كائنا فانه يجوز ان يكون اسودا وكائنا معا وتسمية
 المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتغالها على ادات الشرط واما
 تسمية المنفصلة بها فلمشايتها المتصلة في الطرفين من حيث انها
 مركبان من قضيتين فيكون المعنى الشرطية في المتصلة حقيقة
 وفي المنفصلة مجازا **قال** اما الجزء الاول الى المحكوم عليه **اقول**
 اي لما قسم القضية الى اجمالية والشرطية شرعا الآن في اجمالية
 واما قدم مباحث اجمالية على مباحث الشرطية لانها اقل
 اجزاء بالنسبة الى الشرطية وما سواها اقل اجزاء اولي بالتقديم وقد

وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما المحكوم عليه والاخر المحكوم
 ويسمى المحكوم عليه في القضية اجمالية موضوعا لانه انما وضع لان يحكم
 عليه الشيء اجماليا او سلبا وهو المحكوم به والمحكوم به فيها
 اجمالية يسمي محولا لانه انما وضع لان يحل على شيء وهو
 واعلم ان المراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم
 حتى اذا قيل الانسان حيوان كان المقصود من الانسان
 افراده المتكثرة من زيد وعمر ووكبر وغيرهم ومن الحيوان
 مفهومه وهو جسم تام حساس متحرك بالارادة وللجمالية جزء
 آخر وهو النسبة التي ترتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية
 ولم يذكر المحقق الجزء الاخر وهو النسبة الحكمية ولا بد منه لانه يرد
 ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى اجمالية وشرطية
 والمذكور فيما سبق ذكره ليس الا الطرفين فان قلت لم يذكر
 هذا الجزء الاخير فيما سبق قلت لان ذلك الجزء يحدف كثير فقد
 سلك المصنف ذكر ما سواكم ذكر **قال** ينقسم القضية ثانيا الى
 موجبة وسالبة **اقول** هذا تقسيم ثان للقضية لانها انقسمت

أولاً إلى الحتمية والشرطية وثانياً إلى موجبة وسالبة لأن الحتمية تنقسم
من القضية ومعنى الحتمية تنقسم أولاً باعتبار النسبة الحتمية إلى الموجبة
والسالبة والتقسيم الثاني للتقسيم الأولي للمقسم فيكون الانقسام إلى
الموجبة والسالبة انقساماً ثانياً للتقسيم فان قلت فعلى هذا يلزم
ان يكون القسم الثاني للقضية انقساماً شرطية من قبل ان تنفصل
ومنفصلة وان يكون انقسام الحتمية إلى الموجبة والسالبة قسمين ثالثاً
لما قلت هذا هو الظاهر لكن الشارح لما نظر إلى إمكان اندراج الشرطية
في هذا التقسيم لأنه يمكن ان يقال القضية اما موجبة او سالبة لانه اذا كان الحكم
في القضية بالايقاع فإيجاب فان كان بالانتزاع فسلبي وإلى عدم
إمكان اندراج الحتمية في ذكر التقسيم وهو انقسام الشرطية إلى المتصلة
والمنفصلة مع ان المقصود ذكر القضية في القسم الثاني ومعنى انقسام القضية
إلى الموجبة والسالبة دون الاولى ومعنى انقسامها إلى المتصلة والمنفصلة
جعل الانقسام إلى الايجاب والسلب قسمين ثانيتين للقضية دون
الانقسام إلى المتصلة والمنفصلة **قال** وان كانت حكماً بان يقال الموضوع
محمول **اقول** زعم بعض المتأخرين ان القضايا الكاذبة كقولنا

كقولنا الانسان حجر وكقولنا الاشئ من الانسان حيوان خارجة
عن دليل وجه هذا الحصر وارتكب إلى تكليف باردم مع ان عدم
خروجها ظاهر على من له ادنى ممارسة في هذا العلم نعم يخرج اذا
زيد في الدليل قيد يصح فيقال لان تلك النسبة ان كانت حكماً يصح
بان يقال الموضوع محمول كما زاده التسمية **قال** وكل واحد من القضية
الموجبة والسالبة **اقول** هذا تقسيم للقضية الحتمية باعتبار الموضوع
وبيان لاخصارها باعتبارها في ثلثة اقسام مخصوصة ومحصورة
ومحملة وذكر لانه ان كان الموضوع في القضية الحتمية المتداول في العلوم
شخصاً معيناً وجزئياً حقيقياً فالقضية مخصوصة وشخصية
ووجه التسمية والمثال كلاماً ظاهر أن في الشرح وان لم يكن
موضوع الحتمية مخصوصاً وجزئياً بل يكون كلياً غير معين فان
بين كمية افراد الموضوع أي فان بين ان الحكم بالايجاب والسلب
على كل الافراد او على بعضها فالقضية محصورة ومسورة ايضاً وجه
التسمية ظاهريه وان لم يبين فمحتملة كما سيأتي **قال** والسور في الحتمية
الموجبة **اقول** سور الموجبة الحتمية كل واجمعون وطراً وقاطبة كاذبة

والاثنى واللام في مقام الاستغراق نحو ان الانسان لم يفسد بقرينة
الا الذين آمنوا وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد نحو لا واحد
من الانسان يحس وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد نحو واحد من الانسان
كاتب وسورة السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس كل وليس كل
نحو ليس بعض الانسان بعاشق وليس كل عاشق يصل الى المعشوق
قال وان لم يكن كذلك **اقول** اى وان لم يكن الموضوع في القضية الكلية
شخصا معيناً بل كلياً غير معين ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد
او على بعضها اى وان لم يبين كمية الافراد فالقضية يسمى
جملة لشرك بيان عدد الافراد **قال** لا يقال آه **اقول** محصل
الاعتراض ان القضية الكلية اربعة اقسام لان الحكم في القضية
الكلمية اما على طبيعة الموضوع نحو الانسان نوع والحيوان جنس
والناطق فصل والضاكن فصه والماشي عرض عام فان
الحكم في هذه القضية على نفس طبيعة الموضوع لا على افرادها او على
افرادها فان كان على الطبيعة فالقضية طبيعية فان كان
على افرادها فاما على فرد معين او لا فالاول شخصية والثاني

نى اما ان يبين كمية الافراد او لا فالاول محصورة والثاني
معملة فلا يصدق حكمه المقتضى خروج الطبيعة عنه ومحصل الجواب
ان الكلام في القضايا المعتمدة في العلوم والقضية الطبيعية ليست
بمعملة في العلوم لان الحكم في القضايا المعتمدة على الافراد والحكم
في الطبيعية على الطبيعة والطبيعة ليست من الافراد فيزول
عن التقسيم لا يخل بالانحصار هذه كلمة في الحملات واما في الشر
طيات فنقول القضية الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة
انما يكون كلية اذا كان التالي لازماً للمقدم اى في المتصلة للضرورة
او معانداً له اى في المنفصلة العنادية في جميع الازمان وعلى جميع
الاورضاع اى الاحوال الممكنة الاجتماع مع المتقدم هو كما كان
زيد انساناً كان حيواناً والمعنى ان لزوم الحيوانية للانسان ثابت
في جميع الازمان وان ذكر اللزوم متحقق على جميع الاحوال التي
امكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد اى مع حال انسانية
مثل كونه قايماً او قاعداً او غير ذلك مما يتناهي هذا مثال المتصلة
واما مثال المنفصلة فنقولنا دايماً ان يكون العدد زوجاً

أو فردا أو المعنى أن المعاندة الفردية للزوجية ثابتة في
جميع الأزمان وأن ذلك المعاندة متحقق على جميع الأحوال التي
يمكن اجتماعها مع المقدم وقس على ذلك الجزئية المتصلة و
المتصلة كقولنا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
فإن الحكم يلزم الانسانية أما سوعلى وضع كونه ناطقا وقد يكون
أما أن يكون هذا الشيء عالما وأما أن يكون جاهلا وكقولنا
قد يكون أما أن يكون الشمس طالعة وأما أن يكون الليل موجودا
وأما خصوص الشرطية فتعني بعض الأزمان والأحوال
كقولنا إن جيتني اليوم أكرمك وأما الها فيها هي إلى الأزمان
والأحوال كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكقولنا العدد أما زوج وأما فرد والحاصل أنه إن كان
الحكم بالاتصال والاتصال في الشرطية على وضع معين
في زمان معين فهي مخصوصة والآ فان يبين كيفية الحكم
بأنه على جميع الأوضاع أو على بعضها فهي مخصوصة والآ
فمفصلة وسور الموجبة الكلية في المتصلة كالأومتيها

مها وفي المتصلة دأيا وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة و
سور الموجبة الجزئية فيها قد يكون وسور السالبة الجزئية فيها
قد لا يكون وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلية ليس
كلما ليس مها وليس متى في المتصلة ليس دأيا في المتصلة وهذا
كله بحسب الأجمال فان أردت تفصيلا فارجع إلى المطول **قال**
لأنه إن كان صدق التالي فيجاء على تقدير صدق المقدم لعلاقة
اقول القضية الشرطية المتصلة أما أن يكون بيتي مقدما
وتاليها علاقة معلومة تقتضي أن يكون التالي صادقا على تقدير
صدق المقدم أو لا تكون فان كان الأول فالقضية متصلة لزومية
وان كان الثاني فالقضية متصلة اتفاقية والمراد بالعلاقة
ما يقع بين المقدم والتالي ملازمة وصدق العلاقة تشاؤم
ذات المقدم في الأكثر كونه علة للتالي نحو قولنا إن كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود أو معلول النحر إن كان النحر
موجودا فالشمس طالعة أو متضايفي للتالي كقولنا إن كنت أنا بريد
عاشقا لله كان الله معشوقا لي والمتضايفان هما الشيآن

الذي لا يتعقل احدهما بدون الآخر كالاب والابن والعاشق
والمعشوق وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة ربما نشأ بسبب امر
منفصل ككونهما في المقدم والتالي معلوئي علة واحدة نحو ان كان
النهار موجودا فالعالم مضئ فان وجود النهار اضاءت العالم
معلو لان طلوع الشمس من هذا وقت ان قول السارح
نشأ عن ذات المقدم يكون باعتبار التغليب **قال** فلانه لا
علامة بين ناطقة الانسان وناطقة الجوارح **اقول** في العلاقة
بينهما من العلاقة المذكورة التي يتعلق بها علم الحاكم وان كان علة
بينهما في قول السارح لانها امران واقعان في الحكيمة في الكائنات وكل امر
واقع في الكائنات لا بد له من سبب فلا بد له من اجتماعها اما
تسمية الاولى بالضرورة فلا شتم لها على اللزوم واما تسمية الثانية
بالاتفاقية فلعدم اشتغالها على اللزوم بل على الاتفاق واعلم ان
هذا التعريف المتصل بالضرورة لا يتناول اللزومية الحازية نحو قولنا
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود لعدم اعتبار صدق التالي
للعلاقة فيها فالاولى ان يقال ان اللزومية ما حكم فيها بصدق

بصدق قضية على تقدير قضية اخرى لعلاقة بينهما موجبة للذكر وهو
متناول للزومية الحازية لان الحكم للعلاقة ان مطابق الواقع
كان للزومية صادقة وان لم يطابق كانت كاذبة وايضا
ان هذا التعريف للاتفاقية لا يتناول الاتفاقية الحازية كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالجوارح ساهلة لعدم صدق التالي على
سبيل الاتفاق ولو قال من التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير
صدق المقدم للعلاقة بل مجرد صدقهما ليشاغل الاتفاقية
الكاذبة لكان اولى فان الحكم بصدق التالي للعلاقة بل مجرد
صدقهما ان مطابق الواقع فالاتفاق صادقة والاتفاقية كاذبة
قال كقولنا العدد اما زوج واما فرد **اقول** الاحتمال العقلي
في هذه القضية اربعة صدق المقدم والتالي معا وكذبهما معا
او صدق المقدم مع كذب التالي او صدق التالي مع كذب المقدم
فالاولان كاذبان والاخران صادقان **قال** كقولنا هذا الشيء
أما ج واما شجر **اقول** الاحتمال ههنا اربعة ايضا الاول صدقهما
او صدق المقدم والتالي والثاني عدم صدقهما والثالث

صدق المقدم مع عدم صدق التالي والرابع صدق التالي مع عدم
 صدق المقدم والاول كاذب والباقي صادق **قال** زيد اما ان
 يكون في البحر واما ان لا يغرق **اه** **اقول** الاحتمال ههنا ايضا
 اربعة الاحتمال الاول ان لا يكون زيد في البحر وان يغرق والثاني
 كونه في البحر وان لا يغرق والثالث كونه في البحر وان يغرق والرابع
 ان لا يكون في البحر وان لا يغرق والاول باطل والباقي حتى وانما
 آخر الشرطية المنفصلة عن المتصلة لان الشرطية اصل
 في المتصلة والمنفصلة متفرقة عليها كما من ان معنى الشرطية
 في الاولى حقيقة وفي الثانية مجاز وقدم المنفصلة الحقيقة
 على مانعة الخلق ومانعة الجمع لان حقيقة الانفصال فيها
 لكون التناقض بين جريهما في الصدق والكذب معا وقدم
 مانعة الجمع على مانعة الخلق لان التناقض في الصدق فقد اشتد
 من التناقض في الكذب فقط **قال** اما المنفصلة الحقيقة **اه** **اول**
 الشرطية المنفصلة سواء كانت حقيقة او مانعة الجمع او ما
 نعة الخلق قد يتركب عن اكثر من جريئين مثال الحقيقة ما

ما ذكر في الشرح من قولنا العدد اما زائدا وناقصا او مساويا
 مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الابيض ثلجا او قطنا او
 ومثال مانعة الخلق كقولنا هذا الشيء اما ان يكون للانسان
 او لا فرسا او لاحمار او المارد من كون العدد زائدا او ناقصا
 او مساويا يكون الكسورة المتصورة في العدد من الكسوة
 التسع ومضى النصف والثالث والرابع والخمس والسادس والسبع
 والثمن والتسع والعشر زائدا على العدد كالثاني عشر فان
 الكسوة المتصورة فيه ومضى النصف والثالث والرابع والخمس
 زائدا عليه لان نصفه ستة وثلاثة واربعون ثلثة وسدسة
 فالجمع خمسة عشر وخمسة عشر زائدا على اثني عشر ثلثة
 او ناقصا عنه كالثمانية فان الكسوة المتصورة فيه مضي
 النصف والرابع والثمن ناقصا عنه لان نصفه اربعة وربع
 اثنان وثمانية واحد فالجمع سبعة والسبعة ناقصا عن
 الثمانية او مساويا له كالسنة فان الكسوة المتصورة فيه
 مضي النصف والثالث والسادس مساوية فان نصفه ثلثة

عاجاه

وثلاثة اثنان وتسعة واحد فالجمع ستة والستة تسعة
 مساو للستة فان قلت ربما يوجد عدد لا يتصور فيه الزيادة ولا
 النقصان ولا التساوي بهذا المعنى كالواحد فانه عدد لا يتصور
 فيه الكسر فلا يكون تلك القضية منفصلة حقيقة قلت الواحد
 ليس بعدد لان العدد ما يكون نصف مجموع حاشيتي اي طرفيه
 كاربعة فان له حاشيتين احديهما ثلثة والاخرى خمسة فمجموع
 الحاشيتين ثمانية والاربعة نصف الثمانية فلا يكون الواحد عددا
 لعدم طرفيه فان قلت ما تقول في احد عشر وثلثة عشر وسبعة
 عشر وتسعة عشر وغير ذلك من الاعداد التي لا يتصور
 فيها الكسر قلت هذه داخلية في عدد الناقص لان النقصان لا
 يبلغ كسوره اليه وعدم بلوغ الكسور اليه اما بان لا يكون له
 كسور اصلا او بان يكون له كسور ولا يبلغ اليه ومن هذا عرفت
 ان المراد بالزيادة والنقصان والمساواة معانيها الا
 صطلحية لا معانيها اللغوية ومعنى ان ينسب العدد
 الى عدد كثنية اربعة الى اربعة في المساواة وكنية حاشيتي
 كنية

اليه

شية اليه في الزيادة والنقصان كما ظن الشارح الحسام الحاشي
 بشهادة قوله بعد ذكر بل الحق ان الحقيقة تنكب عن جمالية
 ومنفصلة كتقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذكر العدد
 وههنا سؤال وجواب لا يسهل المقام ايرادها **قال** واصل
 هذا العدد اما مساويا لذكر العدد **اه** **اقول** اي واصل هذا القول
 المركب من جملة ومنفصلة العدد اما مساويا لذكر العدد
 او غير مساو له اي مركب من جمليتين لكن اذا لم يكن
 العدد مساويا له اي لذكر العدد كان زائدا عليه او نا
 قصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة اعني قولنا او زائدا
 عليه او ناقصا عنه في قوة تلك الجملة وهي قولنا او غير مساو له
 اقيمت تلك المنفصلة مقامها اي مقام هذه الجملة فظن
 انها هي القضية المركبة من جملة ومنفصلة مركبة من ثلثة
 اجزاء هذا مراد الشارح لكن اسلوب كلامه لا يقتضي ذلك
 بل يقتضي ان يقال فلما كانت هذه الجملة في قوة تلك المنفصلة
 اقيمت المنفصلة مقامها **قال** وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة

ان لا يكون له كسور
 مانعة الخلو
 لانها لا يكون
 مانعة الخلو
 لانها لا يكون

الجمع **اه** اقول وفيه نظر لانه لا فرق بينها في جواز تركيب كل واحد
منها عن اكثر من جزئين لانه كما يقال في مانعة الجمع اما ان يكون
هذا الشيء شجرة او جرجا او حيوانا كذلك يقال في مانعة الخلق
اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا جرجا ولا حيوانا فكما لا مانعة
في مانعة الجمع لان عيني احدا جرجا او مانعة الجمع يستلزم
تقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما وتقيض احدا جرجا ايها
لا يستلزم عيني الآخر لجواز الخلق بينهما حتى يلزم اجتماعهما
مثلا في المثال المذكور ان يكون هذا الشيء شجرة استلزم
كونه لا جرجا لامتناع الجمع بين الشجر والحيوان وكونه لا جرجا
لا يستلزم كونه حيوانا لجواز الخلق بين اللاحج والحيوان
حتى يلزم ان يكون هذا الشيء شجرة او حيوانا وقد كان
بينهما منع الجمع كذلك لا مانع في مانعة الخلق لان تقيض احدا
جرجا او مانعة الخلق يستلزم عيني الآخر لامتناع الخلق بينهما
وعيني احدا لا يستلزم تقيض الآخر لجواز الجمع بينهما حتى
يلزم خلق جرجين مثلا في المثال المذكور ان انتفاء كون

هذا

كون هذا الشيء لا شجرة استلزم كونه لا جرجا لامتناع الخلق بينهما
وكونه لا جرجا لا يستلزم انتفاء كونه لا حيوانا لجواز الجمع بينهما
حتى يلزم انتفاء الاشجار والاحياء وقد كان بينهما منع الخلق
هذا **قال** وسوا اختلاف القسيتين **اه** اقول هذا شروع في احكام
القضايا ولو احقرها بعد الفراغ عن تعريف القضية وانسابها
واما آخرت عن التعريف والتقسيم لان التعريف لبيان مفهوم
الشيء والتقسيم لبيان افرادها والحكم على افراد الشيء بعد
بيان مفهومه وافراده اولى وسواي التناقض اختلاف القسيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي ذكر الاختلاف لذاته اي
بلا واسطة ان يكون احدي القسيتين صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب بالفعل او بالقوة وزيد ليس بكاتب بالفعل
او بالقوة فان هاتين القسيتين اختلفتا بالايجاب و
السلب اختلفتا بحيث يقيض لذاته ان يكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة في نفس الامر وعلى حسب الواقع **قال** قوله اختلاف
جنس **اه** اقول لا اختلاف المذكور في تعريف التناقض

بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين وبين مفردين كاستاء
 والارض والمشرق والمغرب وبين مفرد وقضية كعمو زيد قائم
 وقوله قضيتي يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتي كما
 خلاف مفردين واختلاف مفرد وقضية لكن هذا القيد
 مع القيد الاول جنس متوسط يتناول الاختلاف الواقع
 بين قضيتين بالاجاب والسلب كما مر في مثال الشافعي
 وبالجملة والشرطية كقولنا ان زيد كاتب وان كان زيدا
 ابا عمه و كان عمه ابنة وبالمتصلة والمنفصلة كقولنا ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج
 واما فرد وبالمحصورة والمحملة كقولنا كل انسان
 حيوان والانسان حيوان وبالكلية والجزئية كقولنا
 كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبالعدول
 والتحصيل كقولنا زيد لاجل زيد ليس بحجر والمراد من
 العدول كون حرف السلب جزءا من المحمول كالمثال
 الاول ومن التحصيل ما لا يكون حرف السلب جزءا منه

منه كالمثال الثاني فعني قولنا زيد لاجل الاجمعية ثابتة لزيد
 ومعني قولنا زيد ليس بحجر ان الجمعية مسلوقة عنه فيكون
 الاول موجبة والثاني سالبة لان المراد من المثال الاول
 في النسبة بين جزئي القضية ربط السلب وربط السلب
 ايجاب ومن الثاني سلب الربط وسلبه سلب وقوله
 بالاجاب والسلب اخرج ما عدا الاختلاف بالا
 يجاب والسلب من المذكورات ونحوها فهذا القيد
 مع القيد الاولين جنس متوسط ايضا يتناول الاختلاف
 الواقع بين قضيتين سواء كان ذكر الاختلاف يقتضي
 صدق احديهما وكذب الاخرى او لم يقتض كقولنا
 زيد حسن وزيد ليس بقيح فانها ربما يصدقان وربما
 يكذبان وكقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمحرك
 وقوله بحيث يقتضي اخرج الاختلاف غير المقتضي وهذا
 القيد مع القيود الثلاثة السابقة جنس قريب يتناول
 الاختلاف المقتضي سواء كان لذاته وصورة او لم يكن

كذلك نرى بواسطة او خصوص مادة وقوله لذاته فصل في
الاختلاف المتقضي بواسطة او خصوص مادة اما بواسطة
فكما مر في ايجاب شئ لشئ وسلب ما يساويه عنه
كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف
بينها لا يقتضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخر بل انما
يقتضي ذكر الاول لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا
زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا
زيد بناطق واما خصوص المادة فكما في قولنا كل فرس
حيوان ولا شئ من الفرس حيوان وقولنا بعض الانسان
حيوان وبعض الانسان ليس حيوان فان اختلافهما بالا
يجاب والسلب يقتضي صدق احديهما وكذب الاخر
للاذات والصورته ومي كونها كليتين او جزئيتين
بل خصوص المادة والآي وان كان ذلك لاقتضاء
بصورة لا خصوص المادة لزم ان يكون ذكر الاقتضاء
في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فان قولنا كل

كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان كليتان
مختلفتان بالايجاب والسلب مع ان اختلافهما لا يقتضي
صدق احديهما وكذب الاخر بل هما كاذبان وكذلك
قولنا بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان ليس فرس
جزئيتان مختلفتان ايجابا وسلبا وليس احديهما صادقا
والاخر كاذبا بل هما صادقان بخلاف قولنا بعض
الحيوان فرس ولا شئ من الحيوان فرس فان الاختلاف
الواقع فيها يقتضي لذاته وصورته ان يكون احديهما
صادقا والاخر كاذبا فان قلت ان التناقض
فكما يجري في القضايا كذلك يجري في المفردات كالانسان
والانسان والفرس واللاجرم مع ان عموم مباحثهم واجب
فلا يمتح تحصيله بالقضايا لكونه منافيا لتأثيرهم
قلت المقصود الاصل هي صفتا تناقض القضايا لان
الكلام ههنا في احكامها واما تناقض الواقع بين
المفردات فيعرف بالمقايضة اليه مع ان تعميم القواعد

اما يكون بحسب المقاصد والاعراض ولا غرض لهم بمقتدبه
 في التناقض الواقع بين المفردات فذلك خص **قال** فان
 كانا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض **آه اقول** القضية
 اللتان تقع التناقض بينهما ان كانا مخصوصتين لا
 يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثمانى وحدات
 الاولى اى الوحدة الاولى وحدة الموضوع اى اتحاد
 القضية الموضوع القضيقي لانهما اى القضيةين لو اختلفتا
 في هذه الوحدة بان يكون موضوع احديهما زايدها مثلاً
 وموضوع الاخرى عمره لم يتناقضا نحو زيد قائم وعمره
 ليس بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما معا والثانية
 اى الوحدة الثانية وحدة المحول اذ لو اختلفتا فيها اى
 في تلك الوحدة بان يكون محول احديهما كاتبا مثلاً
 محول الاخرى شاعراً لم يتناقضا لجواز صدقهما معا و
 كذبهما معا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة
 اى الوحدة الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفت القضيةين

فيهما اى في وحدة الزمان بان يكون زمان احديهما ليلاً وزمان
 الاخرى نهاراً لم تتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما نحو زيد قائم
 ليلاً وزيد ليس بقائم نهاراً والرابعة اى الوحدة الرابعة من
 الوحدات الثمانية وحدة المكان لانهما لو اختلفتا
 في وحدة المكان بان يكون مكان احديهما داراً مثلاً
 مكان الاخرى سوقاً لم تتناقضا لجواز الصدق والكذب
 فيهما نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق
 والخامسة من الوحدات المذكورة وحدة الازمنة
 لانهما اذا اختلفتا فيها اى في وحدة الازمنة بان يكون
 الازمنة في احديهما لعمراً مثلاً وفي الاخرى ليلاً لم يتناقضا
 قضايهما لجواز صدق كل منهما وكذب كل منهما نحو زيد باب
 لعمرو وزيد ليس باب ليكر والسادسة وحدة النوع
 والفعل لانهما اى القضيةين لو اختلفتا فيهما اى في النوع
 والفعل بان يكون نسبة المحول للموضوع في احديهما بالقوة وفي
 الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اى

بالقوة يعني من شأنه الاسكان الخ في الذن ليس بمسكرا الى
بالفعل فانها صادقتان والسابعة وحدة الكل والجزء
لان القضيتين لو اختلفتا في الكل والجزء بان يكون الحكم
في الموجبة على بعض اجزاء الموضوع وفي السالبة على كلها
لم تتناقضا نحو الزنجي اى الجشش اسود اى بعض اجزائه
من الرأس والوجه واليد والرجل وغير ذلك الزنجي ليس
باسود اى كل اجزائه بل بعض اجزائه ابيض نحو النعم
واللسان وغيرهما تكونها صادقتين واعلم ان الكل قد
يكون لاحاطة الافراد وقد يكون لاحاطة الاجزاء فاذا
ادخلت علم الفكرة تكون لاحاطة الافراد وهذا لم يجر
ان يقال اكلت كل رغيف اى كل واحد من افراد
واذا اكلت علم المعرفة يكون لاحاطة الاجزاء وهذا جاز
ان يقال اكلت كل الرغيف اى اجزاء رغيف واحد
والمراد من الكل في قوله الزنجي ليس اسود اى كل لا
حاطة الاجزاء لكونه داخلا في المعرفة والثامنة

والثامنة من الوحدات المذكورة وحدت الشرط لعدم
التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط بان يكون ثبوت
المحول للموضوع في احدى القضيتين بشرط اتصاف الموضوع بوصف
معين وسلبه عنه في الاخرى بشرط الاتصاف بوصف معين آخر
كقولنا الجسم مفرق للبصر اى مزيل عن العين رؤيتها
اى بشرط كون الجسم ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط
كونه اسود لانها صادقتان معا **قال** ولمية هذا آه **اقول**
اى علة كون نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية دون
السالبة الكلية وكون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية
دون الموجبة الكلية سيأتي في المحصورات **قال** وانما يصح
بعد تحقيق المحصورات آه **اقول** اى موضع ايراد هذا القول
بعد تحقيق شرط التناقض في المحصورات وفيه نظر لان هذا
الكلام واقع موقوع لان مقصود المقص من قوله ونقيض الموجبة
الكلمية آه ردة وهم من يتوهم من قعود الوحدات المشتملة
بين المحصورات والمجملات ان نقيض الموجبة الكلية
بين المحصورات

السالبة الكلية ونقيض الموجبة الجزئية السالبة الجزئية
 والمحلات كذلك لا بيان التناقض بين المحصورات
 حتى يكون موضوعه بعد تحقيق المحصورات لأنه لما قال
 المقى ولا يتحقق ذلك الأبعد اتفاقهما في الموضوع
 توهم المتوهم أنه لا تناقض بين الكلية والجزئية
 بل نقيض الكلية الكلية ونقيض الجزئية الجزئية لأن
 اتحاد الموضوع شرط في التناقض والاتحاد في الموضوع
 بين الكلية والجزئية لأن موضوع الكلية بجميع الافراد
 وموضوع الجزئية بعض الافراد فلا يكونان متحدين
 فازال المقى ذكر الوهم بقوله ونقيض الموجبة الكلية
 أه يعني أن المراد بالموضوع الموضوع بالذات
 الموضوع وباتحاد الموضوع اتحاد الموضوع المذكور
 لا اتحاد افراد الموضوع بالكلية والجزئية كما سيأتي
قال ان كانت القضيتان المتناقضتان أه **اقول**
 لما فرغ من تحقيق شرط التناقض المشتركة بين

بين القضيتان اراد ان يبين الشرط المخصوص بالمحصورات
 فقال ان كان القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق
 التناقض بينهما الا بعد اختلافهما الى بعد اختلاف تلك القضيتين
 المحصورتين المتناقضتين في الكمية اي في الكلية والجزئية بان يكون
 احدي القضيتين المحصورتين المتناقضتين كلية والاخرى
 جزئية وهذا الشرط اي الاختلاف في الكمية انما يكون
 شرطاً بعد اتفاقهما اي بعد اتفاق تلك القضيتين المتناقضتين
 في الوحدات الثمانية المشتركة المذكورة من قبل **قال** فلو قيد
 بعد قوله في الكمية بقولنا ايضاً أه **اقول** بعينه لو قيد المقى قوله
 والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية
 بقولنا ايضاً اي بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة لكان
 اولى ليكون ايضاً اشارة الى اي الى اتفاق المحصورتين
 المتناقضتين في الوحدات المذكورة اقول لا حاجة الى قيد
 ايضاً ليكون اشارة الى اتفاق المحصورتين لان اتفاقهما
 في الوحدات الثمانية تبين من قوله قبل ذلك لا يتحقق ذلك

الآبعد اتفاقهما في الموضوع آه لان الصغير في قوله الآبعد اتفاقهما
على اى القضية المذكورتين في تعريف التناقض والقضايا
المذكورتان في التعريف اعلم من ان يكونا محصورتين او
محصورتين او محتملتين فلا حاجة الى ذكر ايضا **قال** لان
الكليتين قد يكذبان آه **اقول** وانا قال بلفظ قد المفيدة
لجزئية الحكم لان الكليتين وجزئيتين قد يختلفان صدقا
وكذبا كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان
حيوان وكقولنا بعض الانسان ناطق وبعض الانسان
ليس ناطق فان قلت صدق الجزئيتين المذكورتين في الشرح
انما هو لعدم اتحاد الموضوع وهو شرط في التناقض فان
بعض المحكوم عليه بالكتابة يغير البعض المحكوم عليه سلب
الكتابة قلت المراد بالموضوع الموضوع المذكور في
القضية لا ذات الموضوع وفي المثال المذكور الموضوع
المذكور متحد وهو بعض الانسان والآى وان لم يكن
المراد بالموضوع الموضوع المذكور بل ذات الموضوع

ع لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض لان ذات الموضوع في الكلية
جميع الافراد وفي الجزئية بعضها وبها ليسا متحدين بل هما مختلفان
وتكون ان يكون الحكم بالاجاب والسلب ثابتا لمجموع الافراد
من حيث هو مجموع في الكلية ولا يكون متواثبا لبعضها
من حيث هو بعض في الجزئية واعلم ان نقيض الشرطية الكلية
الشرطية الجزئية المتخالفة لها في الكيف اى في الاجاب
والسلب الموافقة لها في الجنس اى في الاتصال والالا
تصال وفي النوع اى في اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة
والاتفاق فيما اى في المتصلة والمنفصلة وبالعكس اى تنفيض
الشرطية الجزئية الشرطية الكلية المتخالفة لها في الكيف
الموافقة لها في الجنس والنوع فتقيض اللزومية الموجبة الكلية
السالبة اللزومية الجزئية وتقيض العنادية الموجبة الكلية
العنادية السالبة الجزئية وتقيض الاتفاقية الموجبة الكلية
الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فحيثما اذا قلنا كلما
كانت الشمس طالوعة فالنهار موجود كان تنفيضه ليس كلما كانت

الشخص طالعها قالها موجود فاذا قلنا دايما اما ان يكون هـ
العدد زوجا او فردا فتقيضه ليس دايما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا واذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالجاء
ناحق كان نقيضه ليس كلما كان الانسان ناطقا فالجاء
ناحق وعلى هذا القياس **قال** وهو عبارة عن ان يصير
الموضوع محولا **آه اقول** هذا شروع في بيان العكس المستوي للتقنية
وهو ان العكس المستوي عبارة عن ان يصير الموضوع بشديد
الآثار على صيغة المحمول اي عن ان يجعل الموضوع في التقنية
محمولا والمحمول فيها موضوعا على بقاء الكيف واما قلنا بشديد
اي الان العكس المستوي يطلق على معنيين احدهما المعنى
المصدرى وهو جعل الموضوع محولا والمحمول موضوعا و
ثانيهما التقنية الحاصلة بعد جعل المذكور فلو لم يشدد
الآثار معنى ثالثا **قال** اي ان كان الاصل صادقا باى وجه
كان **آه اقول** سواء كان صدقه بحسب نفس الامر وبحسب فرض
الفرض كان العكس ايضا اي كان الاصل كذا كذا يكون

ن العكس صادقا بحسبها **قال** لان ما هو الموضوع لا يصير
محولا **آه اقول** فانك قد عرفت ان المراد من الموضوع الذات
اي الافراد ومن المحمول الوصف اي المفهوم فاذا قلت كذا انسانا
حيوانا يكون المراد من الانسان الذى هو الموضوع الافراد
المتكثرة ومن الحيوان الذى هو المحمول مفهومه اعنى
الجسم النائم الحساس المتحرك بالارادة ومن البديهي
انا اذا عكسنا تلك التقنية وقلنا بعض الحيوان انسان
لا يصير المحمول الذى هو مفهوم الحيوان موضوعا ولا
الموضوع الذى هو ذات الانسان محولا وجوابه ان الموضوع
والمحمول يطلقان تارة على ذات الموضوع ومفهوم المحمول
وسما الموضوع والمحمول في الحقيقة وتارة اخرى على اللفظين
الدالين عليهما وبما الموضوع والمحمول في الذكر والمحق ارادنا
بقريضة المقام مع ان المتبادر هو الثاني وقول السارح و
لئن سلمنا ذلك اهـ اشارة الى كل الجواب **قال** واما اعتبر
بقاء السلب والايجاب **آه اقول** اعتبر في عكس المستوي بقاء السلب

والايجاب لان المنطقيين تتبعوا القضايا فلم يجدوها في
الاكثر اى في اكثر القضايا بعد جعل المذكور وهو المذكور
جعل لموضوع محمول والمحمول موضوعا صادقة لازمة وهي
العكس الاموافقة لها الى الاصل والرجوع باعتبار القضايا
في الايجاب والسلب وانما قال في الاكثر ولم يقل في الكل لانه
المناسب للتتبع **قال** فعلم هذا قول الحق رحمه الله **اقول** اسناد
الخطا الى الحق خطأ لان الخطا ما لا يثبت صاحبه
اصلاً او يثبت لكن بعد تكلف ومشقة وكيف يقع الخطا
من ذكر الفاصل مع كونه جيداً في نفسه بل الصواب ان
يقال فعلم هذا لا يكون هذه العبارة وهي التكذيب
بحال الاسهوا من قلم الناسخ **قال** فلانا اذا قلنا كل انسان
حيوان نجد شيئاً موصوفاً به **اقول** يعني اذا قلنا هذه الموجبة
الكلية نجد شيئاً موصوفاً بالانسان والحيوان وهو الشيء
الموصوف بها ذات الانسان اى افراده فم يكون بعض الحيوان
انساناً لانا اذا وجدنا ذاتاً موصوفاً بصفتين قلنا ان
فلنا

ان تجعل تلك الذات موصوفة باحد الوصفين موضوعاً وتجعل
الوصف الآخر محمولاً عليها لا كلياً **قال** والاولى فيه ان يقال
اقول في الدليل الاول في انعكاس الموجبة الكلية وهو موجبة
جزئية ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم من صدق
ان يصدق بعض الحيوان انسان والآى وان لم يصدق
هذه الجزئية وجب ان يصدق تقيضها وهو لا شيء من
الحيوان بانسان والآى وان لم يصدق هذا ولا ذاك
يلزم ارتفاع التقيض وهو محال فيلزم من صدق هذه
السالبة الكلية وهي تقيض انعكاس المنافات الكلية
بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان لان الحيوان لما كان مسلوباً عن بعض الانسان
وجب ان يسلب الحيوان عن كل الانسان لان الانسان
لما كان مسلوباً عن جميع الحيوان وجب ان يسلب الحيوان
عن بعض الانسان وقد كان الاصل المنعكس كل انسان
حيوان وهو تقيض ليس بعض الانسان بحيوان فيلزم اجتماع

التقيضين وهو محال فيكون هذا أي قولنا ليس بعض الأنسا
بحيوان خلفا أي بالطلا لأن الأصل صادق بحسب الغرض
فانتفى المناقات بين الإنسان والحيوان ومن انتفاء
المناقات بينهما يلزم انتفاء صدق قولنا لا شيء من الحيوان
بإنسان ومن انتفاء صدقه يلزم صدق قولنا بعض الحيوان
إنسان وهو مطلوب **قال** أو نفى ذلك التقيض **أقول**
هذا دليل ثالث لانعكاس الموجه الكلية موجبة بديهية
وتحقيق هذا الدليل أن يقال إذا صدق كل إنسان
حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان والأصدق
تقيضه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان ونفيم ذلك
التقيض إلى الأصل بأن جعلنا الأصل صغرى لكون
إيجاب الصغرى شرطا في الشكل الأول والتقيض
كبرى لكونه كلية لينتج من الشكل الأول سلب الشيء
عن نفسه وهو أي سلب الشيء عن نفسه محال
إذا كان الشيء موجودا وأما إذا كان معدوما فلا

فلا وهو هنا موجود لكون القضية موجبة هكذا كل إنسان حيوان
حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان ينتج من الشكل الأول
لا شيء من الإنسان بإنسان وهو محال لأن ما هو الإنسان فهو
إنسان دأما وهذا المحال ليس يلزم من صورة القياس لكونها
صحيحة لوجود شرط الشكل الأول وهو أي إيجاب الصغرى
وكلية الكبرى بل من المادة وليس من الصغرى لكونها صادقة
الغرض فتعين أنه من الكبرى فيكون الكبرى كاذبة
لكونها مستلزمة للمحال وتقيضها صادقة وهو المطلوب **قال**
ويلزم لا شيء من الحيوان بإنسان **أقول** أي ويلزم من صدق
تقيض العكس وهو قولنا لا شيء من الإنسان بحيوان
صدق قولنا لا شيء من الحيوان بإنسان لكون السالبة
الكلمية منعكسة كتنفسها وهذا العكس منافي للأصل
فيكون العكس كاذبا لا متناع اجتماع المنافيين وكذبه
يستلزم كذب قولنا لا شيء من الإنسان بحيوان لأن كذب
اللازم يستلزم كذب الملزوم وكذب الملزوم يستلزم

صدق تقيضه لاستئصال ارتفاع التقيضين وهو عكس
 الاصل فنثبت المطلوب **قال** او نضم هذا اللازم **اه** **اقول**
 اي نضم عكس تقيض العكس الى الاصل حتى يلزم من الشكل
 الثاني سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا
 شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الثاني بعض
 الحيوان ليس بحيوان وهو محال وهذا المحال اما ان يلزم
 من صورة القياس او من مادته وليس من الصورة لكونها
 صحيحة لوجود شرط الشكل الثاني وهو اختلاف المقد
 متين بالايجاب والسلب وكلية الكبرى فتعني انه
 من المادة وعلى تقدير لزوم من المادة اما ان يلزم من
 الصغرى او من الكبرى والاول باطل لكون الصغرى
 صادقة بحسب الفرض فتعني انه من الكبرى فيكون
 الكبرى كاذبة وكذبها يستلزم كذب ملزومها لان كذب
 اللازم يستلزم كذب الملزوم وكذب يستلزم صدق تقيضه
 لامتناع ارتفاع التقيضين وهو المطلوب. ويمكن ان يقال

لحمنا او نضم هذا التقيض الى الاصل حتى يلزم من الشكل
 الاول سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء
 من الانسان بحيوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس
 بحيوان وهو محال **قال** او نضم هذا التقيض وهو بعض الانسان
 جزاه **اقول** اي نضم هذه الموجبة الجزئية وهي تقيض عكس الاصل
 الى الاصل بان يجعل تلك الموجبة الجزئية صغرى تكون ايجاب
 الصغرى شرطا في الشكل الاول والاصل وهو السالبة الكلية
 الكبرى لكون الكبرى كلية الكبرى شرطا فينتج من الشكل الاول
 سلب الشيء عن نفسه كما صورة السارح **قال** وانا قيد بقوله لزوما
 لانه قد يصدق العكس **اقول** اي وانا قيد المقصود قوله والسالبة
 الجزئية لا عكس لها بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض
 مواد السالبة الجزئية وهو الذي يكون بين المصنوع والمحول
 تبين كل شيء او عموم من وجه مثلا يصدق بعض الانسان
 ليس ببحر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض البحر ليس بانسان
 هذا مثال التباين كل شيء واما مثال العموم من وجه فقولنا

بعض الحيوان ليس بابيض وهو صادق ويصدق عكسه ايضا
وهو قولنا بعض الابيض ليس حيوانا واما اذا بين الموضوع
كان بين الموضوع والمحل عموم مطلق فيصدق السالبة
الجزئية بسلب الاخفى عن بعض الاعم ولا يصدق
عكسه بسلب الاعم عن بعض الاخفى والا لو وجد الاخفى
بدون الاعم وهو محال لانتفاء العمومية والخصوصية
المطلقتين ٢ واعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت
موجبة سواء كانت موجبة كلية او موجبة جزئية تنعكس
بالعكس المستوي موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية
تنعكس سالبة كلية واما انعكاس الموجبتين الجزئيتين
فلانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان الشيء
انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد يكون اذا كان
الشيء حيوانا كان انسانا والا لصدق تقيضه وهو قولنا
ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونفخه الى
الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان

ن الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان
انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا
كان انسانا وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان الشيء
انسانا كان انسانا واما انعكاس السالبة الكلية سالبة كلية
فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان
فرسا وجب ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء فرسا
كان انسانا والا لصدق تقيضه وهو قولنا قد يكون اذا
كان الشيء فرسا كان انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب
الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا
وليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج من الشكل
الاول قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان فرسا وهو محال
واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا
كان حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
هذا اذا كانت الشرطية متصلة لزومية واما اذا كانت

منفصلة او متصلة اتناقية فلا يعتبر انعكاسها لعدم فايده
هذه بحسب الاجمال وان اردت ان تعرف عكس المستوي
للمشرطية بكماله وعكس التقييد للمحملة والشرطية فارجع
الى المطولات **قال** المطلب الاعلى والمقصود الاقصى من
الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس **اقول** بيان
ذلك ان يكون القياس مطلبا اعلى ان المقاصد من العلوم
المدرّوة مسائليها التي ادراكها تصديقات
فالمقصود الاصل من العلوم المدرّوة هو الادراكات
التصديقية لا التصورية واما الادراكات التصورية
فانما يطلب من فيها ان في العلوم المدرّوة تكون تلك
التصورات وسائيل الى تلك التصديقات والسر
في ذلك ان يكون المقصود من العلوم المدرّوة الادراكات
التصديقية واما الادراكات التصورية فانما يطلب كونها
وسائيل ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى
مرتبة اليقين وهذه يمكن ان تحصل بسبب الانظار

الصحيحة في المبادئ الحقيقية فصارت تلك التصديقات الواصلة
الى مرتبة اليقين مطلوبة في العلوم الحقيقية وهي التي لا تبدل
بشديد الاديان والكمال من التصورات ما وصل اليه حقيقة
الشيء وذكر الوصول متعذرة فلم يطلب التصورات في العلوم
الاديان الا ان يكون وسائيل الى التصديقات المطلوبة
فيها اي في العلوم الحقيقية فلذلك صار القياس مطلبا اعلى بالنسبة
الى ساير الاصطلاحات **قال** والمراد من القول اعم من ان يكون **اقول**
اعلم ان القياس قسمان معقول ومفهوم اما القياس المعقول فهو
الذي يشترط من القضايا المعقولة واما القياس المفهوم فهو الذي
يشترط من القضايا المفهومة والاول منها هو القياس حقيقة
والثاني انما يسمى قياسا لدلالة على القياس المعقول والتعريف
المذكور للقياس يمكن ان يجعل تعريفا لكل واحد منها فان جعل
تعريفا للقياس المعقول يراد بالقول والاقوال الامور المعقولة
وان جعل تعريفا للقياس المفهوم يراد منها الامور المفهومة **قال**
والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد **اقول** المراد من الاقوال

القضايا التي رُكبت الدليل منها سواء كانت معقولة أو ملفوظة
 وهي إلى الأقوال جمع في التعريف وكل جمع يذكر في التوفيات في
 هذا الفن يراد به ما فوق الواحد فالأقوال يراد بها ما فوق الواحد
 ليستأول التعريف القياس المؤلف من قولين والقياس
 المؤلف من أقوال فوق الاثنين فالقول الواحد القضية
 الواحدة لا يسمى قياسا وإن لم يعمد لذاته قول آخر كعكس المستوك
 اللازم للقضية الواحدة لذاتها كقولنا كل إنسان حيوان بمعنى
 الحيوان إنسان فإن قولنا بعض الحيوان إنسان لازم لقولنا
 كل إنسان حيوان لذاته وعكس التقييد اللازم لها لذاتها كقولنا
 كل إنسان حيوان فإنه يعكس بعكس التقييد إلى كلما ليس بحيوان
 ليس بإنسان **قال** يحتز به عن الاستمرار **آه أقول** الاستمرار
 هو الحكم على كلي لوجود ذلك الحكم في أكثر جزئيات ذلك الكلي
 كقولنا كل حيوان يتحرك فكل الأسفل عند المضغ فالحيوان
 كلي حكم عليه بثبوت تحريك الفك الأسفل عند المضغ
 وذلك الحكم بواسطة تتبع أكثر جزئيات الحيوان من الإنسان

الإنسان والفرس والبقر وغير ذلك مما استمراد ووجدانهم إلى
 وجدان الإنسان والفرس والبقر وغير ذلك كذا الاستمرار لا يفيد
 التقييد لجواز أن يكون حال البعض الذي لم يستمراد من ألفاظ
 إلى البعض الذي استمراد كالتمساح فانه جزئ من جزئيات
 الحيوان مع أنه لم يتحرك فكل الأسفل عند المضغ بل يتحرك فكل
 الأعلى التمثيل سواء ثبات حكم في جزء ثبوت ذلك الحكم في جزء
 آخر بمعنى مشترك بينهما أي بين الجزئين كقولنا العالم مؤلف
 فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذا
 العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثا أيضا **قال** بل
 بواسطة مقدمة اجنبية **آه أقول** أي لا يكون لزوم القول الآخر
 لذات تلك الأقوال بل يكون لزومه بواسطة مقدمة اجنبية
 وهي التي لا يكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس كافي قياسي
 المساوات وهو أي قياس المساوات ما يترتب من قولين
 بحيث يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر كقولنا
أما **لب** **وب** **مس** **و** **لج** **فان** هذين القولين يستلزمان
 مسا

قول آخر وهو ان **امساو** **لج** لكن لا لاختصاص بل بواسطة
 مقدمة اجنبية غير لازمة لمقدمة القياس وهي ان
 كل مساو للمساوي للشيء مساو لذكر الشيء ولا اى وان
 كان الاستلزام لاختصاصا بواسطة مقدمة اجنبية
 لكان هذا النوع من التأليف منتجا دايما وليس كذلك
 لانهم قالوا لو اخذنا بدل المساوات المباينة
 او النصفية لم يلزم نتيجة فانا اذا قلنا **امباين لب**
وب مباين **لج** لم يلزم منه ان يكون مباين **لج** لان مباين
 المباين لم يلزم ان يكون مباينا للشيء فان الانسان
 مباين للفرسي والفرسي مباين للناطق مع ان الانسا
 ليس مباين للناطق وكذا اذا قلنا **انصف لب وب**
نصف لج لم يلزم ان **انصف لج** لان نصف النصف
 لا يكون نصف بل ربعا ومن هذا عرفنا ان هذا
 التأليف ينتج بواسطة مقدمة اجنبية اذا كان
 المقدمة الاجنبية صادقة واما اذا كانت كاذبة

به فلا وهو معنا من مناقشة ظاهرة وهي ان قولكم تعريف
 قياس المساوات ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق
 محمول اولهما موضوع الآخر ليس بصحيح لانه متعلق
 محمول الاول هو الجار والمجرور وموضوع الآخر هو المجرور
 فقط فلا يكون هذا ذاك وجواب هذه المناقشة ان يقال
 ان المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط بل الجار آلة للمتعلق
 لانك اذا قلت مرت بزيد يكون المتعلق في الحقيقة هو المفعول
 في الحقيقة والمفعول في الحقيقة هو زيد فيكون المتعلق في الحقيقة
 زيدا واعلم ان قول المص في تعريف القياس قول آخر اشارة
 الى ان القول اللازم وهو النتيجة يجب ان يكون مغايرا
 لكل واحد من الاقوال فلولا يعتبر هذا القيد لزم ان يكون
 كل قضيتين قياسا كيف كانتا فكل فرس حيوان وكل
 حمار ناهق وان كانتا مركبا من الالة الى لزم عنها لذاتها
 قول آخر وهو ان القول اللازم كل واحد من القولين اللذين
 وقعا جزءا للمركب لكن ليس ذلك مغايرا لكل واحد منهما بل هو

عين احدهما وهو هنا سؤال وجواب يأتي في تقسيم
 الى اقتراني واستثنائي **قال** كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود **اه** **اقول** عني نتيجة القياس الاول
 منكرة في القياس الاول بالفعل ومعنى قوله فالنهار موجود
 ونقيض نتيجة القياس الثاني منكرة في القياس الثاني
 بالفعل ومعنى قوله الشمس طالعة وانما قيد ذكر عني النتيجة
 او نقيضها وعدم ذكرهما في التوحيين بالفعل لانه لو لم يقيد
 لدخل الاقترانيات في تعريف القياس الاستثنائي فلا يكون
 تعريف القياس الاقتراني جامعاً وتعريف الاستثنائي مانعاً
 لان النتيجة مادة وهي طرفاها وصورة وهي هيكليتها
 الاجتماعية فصورة الشيء ما به يحصل هو بالفعل
 ومادة الشيء ما به يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة
 منكرة في القياس الاقتراني وان لم يكن صورتها
 منكرة فيه فيكون النتيجة منكرة في الاقترانيات
 بالقوة فلو اطلق ذكر النتيجة او نقيضها في تعريف

يف الاستثنائي لا ينقض تعريف الاستثنائي منعاً و
 تعريف الاقتراني جامعاً فان قلت لا يجوز ان يذكر
 عني النتيجة في القياس الاستثنائي بالفعل والالم يكن
 الاستثنائي قياسياً لانه اعتبر في تعريف القياس
 ان يكون القول اللازم مغايراً لكل واحد من
 المقدمات فان كانت النتيجة منكرة في الاستثنائي
 بالفعل لم يكن مغايرة لكل واحد من المقدمات فلما
 يكون قياساً قلت لانم ان النتيجة اذا كانت
 منكرة بالفعل لم يكن مغايرة لكل واحد من المقدمات
 وانما يكون عدم المغايرة لو لم يكن النتيجة جزءاً
 المقدمة بل عينها وهو ممنوع فان المقدمة في
 الاستثنائي ليست قولنا الشمس طالعة وحده بل هو
 مع قولنا النهار موجود فيكون النتيجة جزءاً المقدمة
 لا عينها فيحصل المغايرة بين المقدمة والنتيجة **قال**
 وانما سمى الاول اقتراني لكون الحد وفيه مقترنة

اقول المراد من الحدود الحد الاصغر وهو موضوع المط
 والحد الاكبر وهو محمول المط والحد الاوسط وهو
 الامر المتكرر بين مقدمتي القياس **قال** والمراد من كون
 عين النتيجة **اقول** هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
 ان يقال ان النتيجة وتقيضها قضيتان لاجتماعهما
 الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي
 ليس بقضية لعدم احتمال الصدق والكذب فلا
 يكون عين النتيجة او تقيضها مذكور في القياس
 بالفعل فاجاب عنه بقوله والمراد من كون عين النتيجة
 او تقيضها **قال** اعلم ان المشترك المتكرر **اقول** هذا شروع
 في بيان احد نوعي القياس وهو القياس الاقتراني قدّم
 القياس الاقتراني على الاستثنائي مع ان مفهوم الاستثنائية
 وجودي ومفهوم الاقتراني عدمي لان القياس الاقتراني
 هو الاكثر شياع في الاستعمال وبه تحصل اكثر الجولات
 المطلوبة الاستحصال وانه يتركب من الحملات

بت والشرطيات بخلاف الاستثنائي **قال** ليتوسط بين
 المط **اقول** هذا التعليل صحيح في الحد الاوسط للشكل
 الاول دون غيره من الحد الاوسط للاشكال الباقية اللهم
 الا ان يقال لما كانت الباقية مرتدة الى الاول عن الاستنتاج
 كان الحد الاوسط متوسطا بين طرفي المط فيها بالحقيقة ولو
 قيل في التعليل لانه وسيلة لنسبة الاكبر الى الاصغر فيكون
 في المعنى وسطا لكان اولى **قال** سواء كان موضوعا ومحمولا او
 مقدما وتاليا **اقول** اي سواء كان الحد الاوسط موضوعا او
 محمولا كما في المثال الاول المركب من حملتين كما في المثال الاول
 للقياس الاقتراني مقدما وتاليا كما في المثال الثاني المركب
 من متعلتين للقياس الاقتراني ايضا **قال** وقد مر
 مثالا نفا **اقول** اي وقد مر مثال كون الحد الاوسط
 موضوعا ومحمولا ومثال كونه مقدما وتاليا نفا اي قيل هذا
 اشارة بقوله نفا الى مثالي الاقتراني والاستثنائي معا
 كما توهم بعض السارحين واثبت الجنب للشارح

الكاتبي حيث قال وقيل سمي هذا اوسطا لتوسطه بين
طرفي المط سواء كان موضوعا ومجولا او مقبلا وتاليا وقد
مر مثلا لها آتفا إشارة الى مثال الاقتراني والاشتيائي ثم
قال اقول هذا خبط منه لان الحد الاوسط الذي ذكره
لا يكون الا في الاقتراني دون الاشتيائي يعرف ذلك من
تشبع كتبهم هذا كلامه اقول منشأ هذا التوقع عدم
تشبع نسخ الكاتبي لان المثال الثاني للاقتراني قد سقط
من بعض النسخ سهوا من قلم الناسخ فرائي المتوهم هذا
البعض يتوهم ان آتفا إشارة الى مثال الاقتراني
والاشتيائي معا ومن هذا عرفت ان الاشكال الاربعة
المذكورة في المنطق لا يتصور الا في القياس الاقتراني
دون الاشتيائي **قال** لانه اخص في الغلب **اه اقول**
وانما قيد اخصية الموضوع واعيمية المحمول بالغلب
لانهما قد يكونان متساويين نحو كل انسان ضاحك وكل
ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول كل انسان ناطق.

قوله متساويان **قال** والمقدمة من مقدمات القياس
التي فيها الاصغر **اه اقول** اي سمي المقدمة المستمثلة على الاصغر
الصغرى لكونها ذات الاصغر وصاحبه والمقدمة المشتملة
على الاكبر الكبرى لكونها ذات الاكبر وصاحبه وسمي الصغرى
والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمها على القول اللازم والقول
اللازم باعتبار حصوله من القياس سمي نتيجة وباعتبار
استحصاله منه اي من القياس مطلوب **قال** سمي قربة و
ضربا **اه اقول** لكون الصغرى مقرونة بالكبرى ومضروبة فيها
سواء كان الاقتراني اقترانا موجبتي كليتي اوجبتي
جزئيتي او سالبتي كليتي اوجزئيتي او موجبة و
وسالبة **قال** ان كان مجولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول **اه اقول** واما وضعت الاشكال الاربعة
على هذا الطريق لان الشكل الاول على النظم الطبعي لانه
هو الانتقال من موضوع المط الى الحد الاوسط ثم منه الى
من الحد الاوسط الى محمول المط حتى يلزم من الانتقالين

الانتقال من موضع المط الى محوله وهو الا يوجد الا في
 الشكل الاول فلذا وضع في مرتبة الاولى ثم وضع الشكل
 الثاني لانه اقرب من الاشكال الباقية اليه الى الاول
 لمشاركة اياه في صفه وهي ان شرط المقدمتين لا اشتغالها
 على موضوع المط الذي هو شرط من المحمول لان المحمول انما
 يطلب لاجله ثم وضع الشكل الثالث لانه اقرب الى الاول
 لمشاركة اياه في كبره وهي ان شرط المقدمتين لا اشتغالها
 على محمول المط الذي هو شرط من الموضوع لانه انما يطلب
 لاجل الموضوع ثم وضع الشكل الرابع لانه اقرب الى الاول
 اصلا لما لفته اياه في المقدمتين معا ووجه الحصر معلوم
 في الشرح **قال** ومن هذه الباقية ما هو الاقرب **اه اقول** وانما
 كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اقرب الى الطبع
 لكونه على النظم الطبيعي في الاستدلال على المط كما هو خلاف
 البواقي منها ولهذا كانت البواقي مرتدة الى الاول عند
 الاحتياج اليها وان اردت ان يبين لك طريق الار

الارتفاع فيها فلا يكون منك غفلة فيما يحى بعد ذكر **قال** اعلم
 ان لا يحتاج كل شكل ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت
 مقدمته **اه اقول** اعلم ان لا يحتاج كل شكل من الاشكال
 الاربعة شرطين احدهما بحسب الكيفية وثانيهما بحسب الكمية
 واما الشرط الذي بحسب الكيفية ففي الشكل الثاني اختلاف
 مقدمتيه بالايجاب والسلب بان يكون احدهما موجبة
 والاخرى سالبة واما الذي بحسب الكمية ففيه كلية الكبرى و
 ذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف في النتيجة
 وهو صروق القياس تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع
 النتيجة السالبة والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الانتاج
 لان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة وصروق
 القياس تارة مع الايجاب واخرى مع السلب يدل على ان
 كل واحد من الايجاب والسلب ليس بلامزم لذات القياس
 لان ما بالذات لا يختلف اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء
 الشرط الاول فلانه لو انتفت المقدمتان في الكيف اي في الايجاب

والسلب فاما ان تكونا موجبتين او سالبتين واما ما كان
يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدرق كل
فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق الايجاب وهو كل
فرس صاهل ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان
كان الحق السلب وهو الاشئ من الفرس بانسان واما
اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا الاشئ من الانسان ليس
والاشئ من الناطق بفرس والحق التوافق وهو قولنا كل
انسان ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا والاشئ من الحمار ليس
كان الحق التباين وهو قولنا الاشئ من الانسان حمار واما
لزومه على تقدير انتفاء الشرط الثاني وهو كلية الكبرى
فلانه لو كان الكبرى جريئة فاما ان تكون موجبة جريئة
او سالبة جريئة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف
في النتيجة اما على تقدير كون الكبرى موجبة جريئة فلصدق
قولنا الاشئ من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان والحق
الايجاب وهو كل فرس حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا

لنا بعض الناطق انسان كان الصادق السلب وهو قولنا الاشئ
من الفرس ناطق واما على تقدير كونها سالبة جريئة فلصدق قولنا
كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس ناطق والصادق التوافق
وهو كل انسان حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الفرس ليس
بناطق فالحق التباين وهو الاشئ من الانسان بفرس فترانية
المنتجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضرر الممكنة
الانعقاد في كل شكل من الاشكال الاربعة بحسب الكمية اى
الكلية والجزئية وبحسب الكيفية اى الايجاب والسلب
سنة عشر لان القضية المعتمدة ليست الا المحصورة لان
الشخصية نزلت منزلة الكلية لانتاج الشخصية في كبرى
الشكل الاول فانا اذا قلنا هذا عمر وعمر ناطق انتيج
بالضرورة هذا ناطق وان المهلة في قوة الجزئية فيكون
القضية المعتمدة هي المحصورة والمحصورة اربعة الموجبة
الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
وهي كلها معتبرة في الصغرى والكبرى فاذا انضمت احدى

وہو

موجبہ کلیہ موجبہ کلیہ

في وهو كلية الكبرى اسقط اربعة من الثمانية الباقية من ستة عشر وحاصل الاربعة الساقطة من الباقية الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية فلم يبق من هذه الثلاثين الستة عشر بعد اسقاط الاربعة الاربعة اضرب الضرب الاول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تتبع لاحسن المقدمتين والسالبة الكلية احسن من الموجبة الكلية كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحركيوان فلا شئ من الانسان يحرك وبيان اى بيان انتاج هذه القرينة تلك النتيجة بطريق الخلف والعكس المستوي اما طريق الخلف في هذا الشكل فهو ان ناخذ نقيض النتيجة ونجعل ذلك النقيض صغرى لان نتيجة هذا الشكل سالبة فيكون نقيضها موجبة والموجبة تصلح ان يكون صغرى للشكل

خزب راج
ساقط
موجنب کلمہ
موجنب و جننبہ
ساقط
سالبہ کلمہ
سالبہ جننبہ

الاول وجعل كبرى القياس وهي السالبة الكلية كبرى هذه
 الصغرى وهي تقيض النتيجة لانها اى الكبرى القياس لكليتها
 وان كانت سالبة تصح ان يكون كبرى للشكل الاول فينتظم
 من تقيض النتيجة وكبرى القياس قياس في الشكل الاول
 ينتج لما يناقض الصغرى في الشكل الثاني فيقال لو لم يصدق
 لاشئ من الانسان نجح يصدق تقيضه وهو تقيض الانسان
 ج والالزام ارتفاع التقيضين وهو محال ونفتم ذكر
 التقيض الى كبرى القياس هكذا بعض الانسان ج ولاشئ
 من الجحيم ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس جحيم
 وهو يناقض صغرى الشكل الثاني وهي كل انسان جحيم
 هذا خلف اى القول اللازم وهو قولنا بعض الانسان ليس
 بجحيم باطل وهذا الخلف لا يلزم من صورة الشكل
 الاول لانها برهانية الانتاج فيكون الخلف من
 المادة وليس من الكبرى لانها مغروضة الصدق فتعني
 ان يكون هو من تقيض النتيجة وهو الصغرى للشكل الاول

فيكون

ان يكون تقيض النتيجة محالا فالنتيجة للشكل الثاني حقة
 واما طريق العكس فيبيان عكس الكبرى بالعكس
 المستوي ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة
 هكذا كل انسان جحيم ولاشئ من الجحيم نجح ينتج
 من الشكل الاول لاشئ من الانسان نجح وهو الملاحظ **الضرب**
 الثاني اى عكس الضرب الاول عكس الاول وهو ان
 يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية وهو
 ينتج سالبة كلية ايضا لاشئ كقولنا لاشئ من الجحيم
 وكل انسان جحيم فلاشئ من الجحيم انسان وبیان الخلف
 والعكس ايضا اما الخلف فبالطريق المذكور وهو ان
 نأخذ تقيض النتيجة وجعل صغرى وجعل كبرى القياس
 كبرى لهذه الصغرى فينتظم منها قياس في الشكل الاول
 ينتج لما يناقض الصغرى فنقول لو لم يصدق لاشئ من
 الجحيم انسان لصدق تقيضه وهو بعض الجحيم انسان
 فنضمه الى الكبرى هكذا بعض الجحيم انسان وكل انسان جحيم

ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان وقد كان الصغرى
 لاشئ من الحيوان هذا خلف وهذا الخلف ليس من
 صورة كونها بديهيّة الانتاج فيكون من المادّة
 وليس من الكبرى لانها مغر وضعة الصدق فتعين ان
 يكون مسمى تقيض النتيجة فيكون محالاً والنتيجة حقة
 وهذا المطر واما طريق العكس ههنا فلا يمكن بعكس الكبرى
 المستوي لان الكبرى كونها موجبة لا تنعكس الا جزئية
 وجزئية لا ينتج في كبرى القياس الشكل الاول بل
 طريق العكس ههنا بعكس الصغرى وجعلها اى
 جعل الصغرى المنعكسة كبرى كونها سالبة كلية
 وجعل كبرى القياس صغرى كونها موجبة كلية لينتج
 من الشكل الاول نتيجة منعكسة الى النتيجة المطلوب
 به من الشكل الثاني فاذا عكسنا قولنا لاشئ من الحيوان
 اولاً لاشئ من الحيوان ثم جعلنا ما كبرى وكبرى القياس
 صغرى وقتنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان ثم ينتج

ينتج من الشكل الاول لاشئ من الانسان ثم وهو انعكس
 بالعكس المستوي الى لاشئ من الحيوان وهو المطر **الضرب**
 الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان ناطق ولاشئ من
 الغرس ناطق فبعض الانسان ليس غرس بالخلف والعكس
 كما مر في **الضرب الاول** **الضرب الرابع** من سالبة جزئية
 صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان
 ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس ناطق
 بالخلف دون العكس لانه لا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى
 لانها تنعكس جزئية لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
 وجزئية لا يصلح ان يكون كبرى للشكل الاول كما سبق ولا بعكس الصغرى
 لانها لا تقبل العكس كونها سالبة جزئية وعلى تقدير قبولها كبرى
 خصوصاً المادّة لا يقع في صغرى الشكل الاول كون عكس
 السالبة الجزئية سالبة ولا في كبراه كون عكسها جزئية
 والحال ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل

الاول واعلم ان في بيان الفرضين الاخيرين راتبا آخر وهو الا
 فراض الا انما اشترى هذا الطريق ليلا يؤدي الى اللال
 واما الشكل الثالث فشرط انتاجه بحسب الكيفية ايجاب
 الصغرى وبحسب الكمية كلية احدى المقدمتين الى الصغرى
 والكبرى واما كون ايجاب الصغرى شرطا فلانها لو كانت
 سالبة فاما ان يكون الكبرى موجبة او سالبة واما ان كان
 يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا
 كانت موجبة فكقولنا لاشي من الناطق بصاهل
 وكل ناطق حيوان والحق التوافق وهو كل صاهل
 حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل ناطق انسان كان
 الحق التباين وهو قولنا لاشي من الصاهل بانسان
 واما اذا كانت سالبة فكقولنا لاشي من الانسان ليس
 ولاشي من الانسان بصاهل والحق الايجاب وهو كل
 فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشي من الانسان
 بحمار كان الحق السالب وهو لاشي من الفرس بحمار

واما

واما كون كلية احدى المقدمتين شرطا فلانها لو كانتا جزئيتين
 يلزم الاختلاف في النتيجة فكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض
 الحيوان ناطق والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو
 بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان فرس فالحق التباين وهو
 لاشي من الانسان ليس هذا عدم تقوير كون الكبرى موجبة جزئية
 واما اذا كانت سالبة جزئية فكقولنا بعض الحيوان فرس وبعض
 الحيوان ليس بصاهل والحق التوافق وهو كل فرس صاهل
 ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق
 التباين وهو لاشي من الفرس بناطق فاذا سقطت عشرة اشر
 من الفروض الستة عشر ثمانية من الشرط الاول وهو اي الثمانية
 الساقطة من الشرط الاول الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى
 الاربعة والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الاربعة واثنان
 من الشرط الثاني وما الفرضان الحاصلان من موجبة جزئية
 صغرى مع الجزئيتين الكبرى بقى الفرض والنتيجة ستة الاول
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية فكقولنا كل انسان

حيوان وكل انسان ناطق وبعض الحيوان ناطق وبيان انما
من وجهين احدهما الخلف وطابق الخلف في هذا الشكل
ان يجعل تقيض النتيجة كلية كبرى لان الشكل الثالث
لا ينتج الاجزائية وتقيض الجزئية الكلية وجعل صغرى
القياس كونها موجبة صغرى لتقيض النتيجة فينتظم
منها قياس في الشكل الاول ينتج لما ينافي الكبرى فنقول
لولا يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق تقيضه وهو الاشئ
من الحيوان ناطق ونضم ذلك التقيض الى صغرى القياس
هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان ناطق ينتج من
الشكل الاول لاشئ من الانسان ناطق وهو منافى كبرى
القياس لا تقيض لها لان تقيض الموجبة الكلية العا
لثة الجزئية لا السالبة الكلية وثانيهما عكس الصغرى
ليرجع الى الشكل الاول ينتج النتيجة المقصودة بعينها
وهو المطلب الثاني من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان ولاشئ

شئ من الفرس ناطق فبعض الحيوان ليس بحمار بيان عكس
الصغرى ينتج النتيجة المطلوبة وبالخلف ينتج ما ينافي الكبرى
لا ينافيها كما مر في الضرب الاول بلا فرق الثالث من موجبة
جزئية صغرى موجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
الحمار حيوان وكل حمار ناطق فبعض الحيوان ناطق بيان
بعكس القسم ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطبقة
وبالخلف وهو ان يجعل تقيض النتيجة كلية كبرى وصغرى
القياس صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى **الرابع**
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الانسان ناطق فبعض الحيوان
ليس بحمار بيان عكس الصغرى وبالخلف يعين ما مر من الضرب
الثاني **الخامس** من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى لينتج
موجبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان وبعض الفرس صاهل فبعض
الحيوان صاهل بيان بالخلف لينتج من الشكل الاول ما ينافي
تقيض الكبرى وبكسر الكبرى وجعل عكس الكبرى صغرى جزئية

لا يعكس الصغرى لان الكبرى جزئية لا تصلح ان تكون كبرى
 للشكل الاول وصف القياس كبرى كونها كلية لينتج من الشكل الاول
 ما يعكس المطابقة **السادس** من موجهة كلية صغرى وسالبة جزئية
 كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان ناطق وبعض الانسان
 ليس بصاهل فبعض الناطق ليس بصاهل ببيان بالخالف لينتج
 من الشكل الاول ما يناقض الكبرى ولا يمكن بيانه
 لان الكبرى جزئية واجزئية لا يقع في كبرى الشكل الاول ولا يعكس
 الكبرى لانها لا تقبل العكس وعلى تقدير قبولها العكس لا يصلح
 ان تكون صغرى او كبرى للشكل الاول واما الشكل الرابع فشرط
 انتاجه بحسب كمية المقدمات وكيفيةها ان لا يجتمع فيه
 حستان اعني السلب والجزئية لافي مقدمة واحدة ولا في مقدمتين
 سواء كانت الحستان من جنس واحد كما اذا كانت المقدمات
 اى الصغرى والكبرى سالبتين او جزئيتين او من جنسين مختلفين
 كما اذا كانت احدى المقدمتين سالبة والاخرى جزئية
 الا ان يكون الصغرى موجهة جزئية فانه بحسب اجتماع الحستان

الحستانين لان كون الكبرى سالبة كلية يجب في الشكل
 الرابع على تقدير كون الصغرى موجهة جزئية واما الشرط
 الاول اى عدم اجتماع الحستانين على تقدير عدم كون
 الصغرى موجهة جزئية فلانه لو اجتمع الحستان في الشكل
 الرابع على تقدير ان لا يكون الصغرى موجهة جزئية يلزم
 الاختلاف الموجهة لعدم الانتاج كقولنا الاشئ من الانسان
 بفرس ولاشئ من الحمار انسان والحق التباين وهو
 لاشئ من الفرس حمار ولو بد لنا الكبرى بقولنا لاشئ
 من الصتمال انسان كان الحق التوافق وهو كل فرس صتمال
 وكقولنا لاشئ من الانسان فرس وبعض الحيوان انسان
 والحق التوافق وهو كل فرس حيوان ولو بد لنا الكبرى
 بقولنا بعض الناطق انسان كان الحق التباين وهو
 لاشئ من الفرس ناطق وكقولنا لاشئ من الانسان فرس
 وبعض الحيوان ليس بانسان والحق التوافق وهو كل فرس
 حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الحمار ليس بانسان

كان الحق السلب وهو لا شيء من الخمار وكقولنا كل
 ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق والحق التوافق
 وهو كل انسان حيوان ولو بد لنا الكبري بقولنا وبعض الخمار
 ليس بناطق كان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بخمار
 وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان والحق
 التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا و
 كل فرس حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان
 فرس وكقولنا بعض الانسان ليس فرس وبعض الصهاال
 ليس بانسان والحق التوافق وهو كل فرس صهاال ولو بد لنا
 الكبري بقولنا وبعض الناطق ليس بانسان كان الحق التباين
 وهو لا شيء من الخمار بناطق وكقولنا بعض الانسان ليس فرس
 ولا شيء من الصهاال بانسان والحق التوافق وهو كل فرس
 صهاال ولو بد لنا الكبري بقولنا لا شيء من الخمار بانسان كان
 الحق السلب وهو لا شيء من الخمار وكقولنا بعض الخمار ليس
 بخمار وبعض الحيوان فرس والحق التوافق وهو كل خمار حيوان ولو

ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض الصهاال فرس كان الحق السلب وهو لا شيء
 من الخمار صهاال واما الشرط الثاني وهو كونه الكبري سالبه كلية
 على تقدير كون الصغرى موجبة جريئة فلانه لو لم يكن كذلك فاما ان
 يكون الكبري موجبة كلية او موجبة جريئة او سالبه جريئة وعلى الصها
 ديريلزم الاختلاف في النتيجة وهو موجب للعلم كقولنا بعض الحيوان
 انسان وكل ناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان ناطق
 ولو بد لنا الكبري بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق التباين وهو
 لا شيء من الانسان فرس وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الناطق
 حيوان والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا
 بعض الخمار حيوان والحق التباين وهو لا شيء من الانسان فرس و
 كقولنا بعض الخمار صهاال وبعض الحيوان ليس فرس والحق التوافق
 وهو كل صهاال حيوان ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض الانسان ليس
 فرس فالحق التباين وهو لا شيء من الصهاال بانسان فاذا سقط
 باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب وباعتبار الشرط الثاني ثلثة
 اضرب بقي الضروب المنتجة **خمسة** **الاول** من موجبتين كليتين

ينتج موجبة جريئة كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
 فبعض الحيوان ناطق بانه بعكس ترتيب المقدماتين
 وهو ان يجعل الصغير كبرى والكبرى صغرى ليرتد الى الشكل
 الاول لينتج نتيجة منعكسة الى المظهر هكذا كل ناطق انسان
 وكل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول كل ناطق حيوان ولا
 تنعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المظهر والخلف وهو ان يجعل
 نقيض النتيجة كلية كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى
 فينتجان على صيغة الشكل الاول ويجعل نتيجة منعكسة الى ما
 يناقض الكبرى فنقول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق
 نقيضه وهو لا شيء من الحيوان ناطق ويجعل كبرى لصغرى القياس
 وهو كل انسان حيوان لينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان
 ناطق وهو انعكس الى لا شيء من الناطق بانسان وهو
 يناقض كبرى القياس الثاني من موجبة جريئة كقولنا كل انسان حيوان
 وينتج موجبة جريئة كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق
 الصغرى حيوان بعكس الترتيب والخلف كما مر لكن طريق الخلف

الخلف ههنا ينتج نتيجة منعكسة الى ما يناقض الكبرى الثالث
 من سאלبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سאלبة كلية كقولنا
 لا شيء من النورس بانسان وكل صغرى ناطق فلا شيء من الانسان صغرى
 بعكس الترتيب كما مر والخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابها
 الصغرى وكبرى القياس كليتها كبرى لينتجان من الشكل الاول
 نتيجة منعكسة الى ما يناقض الصغرى فنقول لو لم يصدق لا شيء من
 الانسان بصلته لصدق بعض الانسان صغرى ويجعل ذلك
 النقيض صغرى كبرى القياس وهو كل صغرى ناطق ينتج من الشكل
 الاول بعض الانسان ناطق وهو انعكس الى بعض النورس انسان وقد
 كان الصغرى لا شيء من النورس بانسان وهو اخلت **الرابع** من موجبة
 كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سאלبة جريئة كقولنا كل انسان
 حيوان ولا شيء من النورس بانسان فبعض الحيوان ليس بنورس
 ببيان بعكس المقدماتين الى الصغرى والكبرى لا بعكس ترتيب المقدماتين
 ليرتد الى الشكل الاول هكذا بعض الحيوان انسان وهو لا شيء
 من الانسان نورس فبعض الحيوان ليس بنورس وهو المظهر والخلف

وهو يعين ما ذكر في الضرب الثالث الآن النتيجة ههنا
نعكس الى ما ينفي الصغرى لا الى ما ينفيها **الخامس** من
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كونها
بعض الفرس حيوان ولا شيء من الحمار فرس فبعض الحيوان
ليس بحمار بيان بعكس الصغرى والكبرى والخلق كما ذكر في الضرب
الرابع بعينه الآن النتيجة ههنا نعكس الى ما ينفي الصغرى
فعلينا بالتأمل وكذا ذكر على بيان الانتاج في الضرب الثاني
والخامس بالافتراض كما يمكن في الضرب الرابع والآخر
في الشكل الثالث هذا على رأي متقدمين واما على رأي
المتأخرين فالضرب المنتج للشكل الرابع ثمانية
وهي الخمسة المذكورة والضرب الثلاثة الاخيرة من
المساقطات وهي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى
الموجبة الكلية والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الجزئية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية
فيكون شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكلية والكيفية

عند

يتقدم احد الاخرين وهو اما ايجاب الصغرى والكبرى مع كلية
الصغرى واختلافها بالايجاب والسلب مع كلية احد المقدمتين
فان اردت ان تعرف متمسكات اليقين والافتراض فاجع
الى المطول **قال** لان القسمة العقلية **اه** **اقول** القسمة العقلية
تقتضي بحسب المحصورات الاربع في كل شكل ستة عشر ضربا
كما ذكر لكن سقط منها في الشكل الاول اثني عشر ضربا وهي
الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى ايات الاربع والصغرى
السالبة الجزئية مع المحصورات الاربع كبرى والصغرى الموجبة
الكلية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى والصغرى
الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى
لكون ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرطا في انتاج الشكل
الاول فبقي الضرب المنتج اربعة الاول من موجبتين
كليتين ينتج موجبة كلية والثاني من كليتين والكبرى سالبة
كلية ينتج سالبة كلية والثالث من موجبتين والصغرى
موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية والرابع من موجبة جزئية

صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ومثالاها المذكور
 في الشرح ومن هذا عرفنا ان الشكل الاول ينتج المحصور
 الرابع بخلاف الاسكال الباقية كما عرفت ونتاج هذه
 الضروب الاربعة بعينه لذاتها لا يحتاج الى برهان **قال**
 والمراد من المتصلتين المتصلتان اللزوميتان للاتفا
 قيتان **اه اقول** لانه لا فائدة في انتاج الاشكال المركبة من
 الاتفاقيات لان العلم بالقياس في الاشكال المركبة من
 الاتفاقيات موقوف على العلم بوجود الاصغر والاكبر في نفس
 الامر والواقع فيكون الاصغر والاكبر معلومين الاجتماع من غير
 التفات الى الواسطة فلا يكون الواسطة محتاجا اليه **قال**
 كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج **اه**
اقل اعلم ان الزوج عدد ينقسم بمساويين كالاربعة
 والستة والفرد عدد لا ينقسم بمساويين كالثلاثة والخمسة
 وزوج الزوج عدد يقبل التنصيف الى الواحد كالاربعة و
 الثمانية والستة عشر وزوج الفرد عدد لا يقبل التنصيف

في الى الواحد كالستة والعشرة واثنى عشر ومن قسم زوج
 الفرد بانه عدد لا يقبل التنصيف اكثر من حرية واحدة
 فقط اخطا **قال** سواء كانت الجملة صغرى والمنفصلة كبرى
 او بالعكس **اه اقول** بيان ما يكون الجملة فيه صغرى المنفصلة
 كبرى كقولنا كل **ج ب** وكلما كان **ج ب** **ب** ينتج من
 الشكل الاول كلما كان **ج ب** **ب** **قال** سواء كانت الجملة صغرى
 والمنفصلة كبرى او بالعكس **اه اقول** بيان العكس ما ذكر في الشرح
 واما مثال ما كانت الجملة صغرى والمنفصلة كبرى فكقولنا كل
ج ب وكل **ب** اما او اما **د** وكل **ج** اما او اما **د** **قال** القياس
 الاستثنائي وكبير ايا من مقدمتين **اه اقول** واما القياس
 الاستثنائي بتركيب من مقدمتين احدهما الى احدي المقدمتين
 شرطية ومقدمة اخرى وضع احد جزئيه الشرطية
 الى اثبات احد جزئيهما ليكن اثبات الجزء الآخر كما في
 المتصلة اللزومية او رفع الجزء الآخر كما في المنفصلة
 العنادية او رفع احد جزئيه الشرطية ليكن رفع الجزء

الآخر كما في المتصلة او اثباته كما في المتصلة **قال** نقول الشرطية المو
 ضوعة في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة **اقول** القضية الشرطية
 الموضوعية في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة لزومية فالقياس
 الاستثنائي منها يتصور على اربعة اوجه استثناء غني المقدم
 واستثناء غني التالي واستثناء تقيض المقدم واستثناء تقيض
 التالي فالاول هو استثناء غني المقدم والرابع وهو استثناء تقيض
 التالي يتجان دون الثاني وهو استثناء غني التالي والثالث
 وهو استثناء تقيض المقدم اما استثناء غني المقدم فينتج عن التالي
 لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم والآن انكار اللازم
 عن الملزوم فيبطل الملازمة واما استثناء تقيض التالي فينتج
 تقيض المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والآن وجود
 الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا واما استثناء غني
 التالي فلا ينتج عن المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود
 الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لا يستلزم
 وجود الاخص واما استثناء تقيض المقدم فلا ينتج تقيض التالي

٧٧
 لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم
 اعم والملزوم اخص وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم **قال**
 وان كانت الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي متصلة **اقول**
 القضية الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي اما ان يكون
 متصلة حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت متصلة
 حقيقية فاستثناء غني المقدم ينتج تقيض التالي لامتناع الجمع بينهما
 واستثناء غني التالي ينتج تقيض المقدم بعين ماهر واستثناء تقيض
 المقدم ينتج عن التالي واستثناء تقيض التالي ينتج عن المقدم
 لامتناع الخلو بينهما وان كانت متصلة مانعة الجمع واستثناء
 غني المقدم ينتج تقيض التالي واستثناء غني التالي ينتج تقيض
 المقدم لامتناع الجمع بينهما واستثناء تقيض المقدم لا ينتج عن
 التالي واستثناء تقيض التالي لا ينتج عن المقدم لجواز الخلو
 بينهما فان كانت متصلة مانعة الخلو فتعكس تقيض الجمع للامتناع
 الخلو وجواز الجمع بينهما **قال** واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا
 يمكن **اقول** القيد الاول اعني قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن

وهو اعتقاد الراجح العاري عن الجرم المحتمل للطرف الآخر
احتمالا لاجوجها وتخرج الوهم ايضا وهو اعتقاد المرجوح
العاري عن الجرم المحتمل للطرف الآخر احتمالا لارجحها
والقييد الثاني اعني قوله مطابقا للواقع يخرج الجمل
المركب وهو عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون
علاما مع الاعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا او القيد
الثالث اعني قوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المتكلم
فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا
للواقع لكنه يمكن ان يزول اعتقاده عند تشكيل المشكل **قال**
واما اليقينيّات فاقسامها **اقول** لما عرفت ان البرهان بانه قيا
مؤلف من مقدمات يقينية اراد ان يبين المقدمات اليقينية
فقال واما اليقينيّات فاقسام اي المقدمات اليقينية
الضرورية ستة اقسام وانا اخصرت المقدمات اليقينية
الضرورية في الستة لان الحاكم صدق القضايا الضرورية اما
العقل او الحسن او المركب من الحسن والعقل لانه المذكور مخم

مخم في العقل والحسن فان كان الحاكم العقل فاما ان يكون حكم مجرد تصور
طرفي القضية او بواسطة فان كان حكم العقل مجرد تصور طرفي سواء كان
تصورا لطرفي بالسبب او بالبدئية او تصور احدهما بالسبب والاخر
بالبدئية سميت تلك القضايا اوليات وان لم يكن حكم العقل مجرد
تصورا لطرفي بل سبب وسط لا يغيب عن الذهن بل يحضر فيه عند
تصور الطرفي سمي تلك القضايا قيا ساتها معهما وسمي ايضا قضايا
القياس وان كان الحاكم هو الحسن فهو المشاهدات فان كان
منه الحواس الظاهرة سميت تلك القضايا حسيات فان كان من
الحواس الباطنة سميت وحدانيات وان كان الحاكم مركبا من العقل
والحسن فاما ان يكون الحسن حس السمع او غيره فان كان الحسن حس السمع
فهو المتواترات وان كان الحسن غير الحسن السمع فاما ان يحتاج العقل
في الحكم الى تكرار مشاهدات ترتيب المحمول على الموضوع لا
نظام قيا من خفي الى تلك القضايا وهو انه لو كان ذلك الترتيب
اتفاقيا لما كان دايما واكثر يا ولا يحتاج فان احتاج نهي الجواب
وان لم يجز الى تكرار المشاهدات في الحسسيات ومثاله ما ذكر

في الشرح **قال** والوسط آه **اقول** عرفوا الوسط بانه ما يقترن بقولنا
 لانه حين يقال في اثبات المدعى لانه كذا وكذا كقولنا لانه متغير
 في اثبات ان العالم حادث والمقارن لانه هو المتغير
 وهو الوسط والمناسب بقولنا ان يقال حين لانه كذا وكذا
قال من الاصطلاحات المنطقية آه **اقول** اعلم ان القياس اما
 مركب من مقدمات يفهمه او مركب من مقدمات غير يفهمه
 اما المركب من المقدمات اليقينية فهو البرهان كما ذكرنا واما
 المركب من المقدمات غير اليقينية فالاقيسة الاربعة الباقية
 قية اذا عرفت هذا فاعلم ان المقدمات الغير اليقينية ستة
 احدها المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة
 اعتراف الناس اما بسبب مصلحة عاقة كقولنا العدل
 حسن والظلم قبيح او بسبب حكمة كقولنا مراعات
 الضعفاء محمود او بسبب استكاف كقولنا كسفي العورة
 مذموم ويقال الشفيح وثانيها المسلمات وهي قضايا باخذنا
 احدا الخصم في مسلمة من صاحبها لينبئ عليها الكلام للرفع

لدفع الخصم وثالثها مقبولة وهي قضايا يؤخذ عن معتقد في آه
 لمجربته كالانبياء او ككرامته كالاولياء او لمزيد عقله كالعلماء
 او لمزيد سعيه كالصلحا واربعا المظنونة وهي قضايا يحكم بها
 بسبب ترجح جانب الحكم وخامسها المخيلات وهي قضايا
 تذكر لترغيب النفس في شئ او تغيها عنه وتؤثر في النفس
 اذا اوردت على النفس تأثيرا عجيبا من قبض او بسط سواء
 كانت صادقة او كاذبة وسادسها المشابهات بغيرها
 وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاداتها اولية او مشهورة
 او مقبولة او مسلمة لاشتباهاها الشئ منها فالجدل
 قياس مؤلف من مقدمات مشهورة او منها ومن المسلمات كقولنا
 وضع الشئ لغير ما وضع له قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح فوضع الشئ لغير ما
 وضع له قبيح وعرض المحادل من القياس الحدل الزام خصمه وسكانه
 والخطابة قياس مؤلف من المظنونة او منها ومن المقبولات
 كقولك فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق
 وغرض الخطيب الواعظ من القياس الخطابة ترغيب الناس

Süleymaniye Kütüphanesi

Kis. 1MCA 24C

Yer. HÜSEYİN PAŞA

Eski Kütüphane 330

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



Handwritten text in Ottoman Turkish script, arranged in vertical columns. The text is faint and appears to be a continuation of the library's records or a list of books.

